

الحماية القانونية للملكية الفكرية

فى مجال الحاسب الآلى والإنترنت



دكتور

محمود عبد الرحيم الديب

أستاذ القانون المدنى المساعد
كلية الشريعة والقانون بدمنهو

دار الفكر الجامعى

٣٠ شارع مونتر - الاسكندرية

ت : ٤٨٤٣١٢٢

الحماية القانونية للملكية الفكرية

فى مجال الحاسب الألى والانترنت

دكتور

محمود عبد الرحيم الديب

أستاذ القانون المدنى المساعد

كلية الشريعة والقانون - بدمنهور

2007

دار الفكر الجامعى

٢٠ ش سوتير الأزاريطه - الاسكندرية

ت ٤٨٤٣١٣٢

إسم الكتاب : الحماية القانونية للملكية الفكرية فى مجال الحاسب الآلى و الانترنت
المؤلف : د/ محمود عبد الرحيم الديب
الناشر : دار الفكر الجامعى
٢٠ شارع سوتير- الاسكندرية- ت : ٤٨٤٢١٢٢ (٠٢)

E.Mail : dar-elfikrelgamie@hotmail.com.

حقوق التأليف : جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع أو استخدام كل أو جزء
من هذا الكتاب إلا وفقاً للأصول العلمية والقانونية المتعارف عليها.

الطبعة : الأولى

سنة الطبع : ٢٠٠٧

رقم الإيلاع : ٢٠٠٧ / ١٠٩٣٩

رقم الطولى : 977 - 379 - 045 - 5

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾
صدق الله العظيم

(سورة النساء آية رقم ٢٩)

المقدمة :

لقد مهدت الثورة الصناعية من خلال التقدم التقنى في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات وانتشار الحاسبات الآلية لبزوغ الثورة الجديدة في مجال الاتصالات ونقل المعلومات عبر وسائل متعددة مبتدئة بالتلغراف فالتلغراف فالاتصالات الصناعية والانترنت وغيرها. واحداثها شبكة الانترنت والتي كانت ولادتها في بداية الستينات ففى أثناء الحرب العالمية الثانية، برزت للعالم الأسلحة النووية في بعض الدول، مما جعل العالم يعيش حالة رعب من خطر استعمال هذه الأسلحة الفتاكة. فالتحضر وزارة الدفاع الأمريكية وقوع كارثة نووية ، ووضعت التصورات لما قد تحدثه هذه الكارثة من تدمير وبالأخص في مجال الاتصالات ، وهو العنصر المحوري والمحرك الأساسي للعمليات العسكرية. وبناء عليه أنشأت الوزارة هيئة من العلماء للبحث في امكانية ايجاد شبكة (Network) اتصالات ليس لها مركز تحكم رئيسي ومستمرة العمل دون توقف حتى في حال الهجوم النووي ومن هنا انطلقت فكرة الانترنت من خلال مشروع أبرانز (Apranet وهو مشروع شبكة وكالة الأبحاث المقدمة Advanced Research Projects Agency Network) وكان ذلك في عام ١٩٦٠^(١).

واستهدف هذا المشروع تحقيق هدف استراتيجي، هو ارسال تعليمات التصويب من خلال مركز التحكم إلى قواعد الصواريخ حتى ولو بعد تدمير جزء من شبكات الاتصال نتيجة لتعرضها للهجوم، وقد اتسع نطاق هذه الشبكة سريعاً لتدخلها وتقاسمها جميع مصادر المعلوماتية في الولايات المتحدة الأمريكية، نشأ من هذا التداخل الشبكة الجديدة Arpanet وقد أدى ظهور هذه الشبكة إلى ربط كبرى المواقع المعلوماتية ببعضها، وهو ما سمح لها جميعاً باستعمال المعلومات المتداولة عليها من خلال

١- د. أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٣، د. محمد حسام محمود لطفى، عقود خدمات المعلومات، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤ وما بعدها.

بناء مرن ومستقل عن الحاسبات المستعملة فيها، ثم تحققت لهذه الشبكة انطلاقة أقوى عندما تبنيتها المؤسسة العلمية القومية National Science Foundation وذلك بمناسبة انشاء خمسة مراكز كبرى للحاسبات الفائقة Super-calculateurs وذلك بهدف السماح بدخول المجتمع العلمى كافة إلى المعلومات المخزونة، وهكذا أصبحت كل المراكز الجامعية الكبرى متصلة بالشبكة التى أخرجتها إلى حيز الوجود المؤسسة العلمية القومية والتى لعبت فيها دور العمود الفقري أو المعبر لحركة مرور المعلومات الخاصة بكل الشبكات الداخلة فيها. ومنذ ذلك الحين أصبح من الممكن الدخول إلى أى نقطة على الشبكة من خلال أى موقع جامعى متصل بها^(١).

وقد ساهمت مراكز الأبحاث الجامعية المختلفة في تطوير هذا المشروع أثناء الحرب الباردة بهدف ربط مجموعة من الحاسبات والأقمار الصناعية وأنظمة الراديو الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية في أرجاء المعمورة لضمان استمرارية استعمال هذه الشبكة في حال تدمير بعضها ومراقبة العالم والتحكم فيه. وإثر نجاح هذا المشروع ارتأت وزارة الدفاع الأمريكية فصل الجانب العسكرى من هذا المشروع عن الشبكة الأم تحت اسم Milnet وأحدثت شبكة ثانية تسمى بالبحوث العلمية NSFNET^(٢).

ومن خلال التطور التكنولوجى الهائل في مجال الاتصالات ووسائل نقل المعلومات نظجت الفكرة على المستوى العلمى، ولقد صاحبها اجراءات لضمان خصوصية التبادل المعلوماتى عبر الشبكة الأمر الذى أدى إلى السماح الدولة للأفراد العاديين باستعمال الانترنت ، فظهرت هذه الشبكة التكوينية للوجود سنة ١٩٨٥م. ولقد رافق الثورة التكنولوجية كم هائل من المعلومات والكتب والبيانات التى تحويها ،

١- د. أسامة مجاهد، المرجع السابق، ص ٣٠٤.

٢- د. مدحت رمضان في جرائم الاعطاء على الأشخاص والانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة

وما صاحب ذلك من صعوبات لحفظ هذا الكم الهائل من المعلومات والوثائق حيث دلعت الحاجة إلى انتشار الحاسبات الآلية التي غزت كل بيت إن لم نقل كل مكان وأصبح الحاسب الآلي من لوازم الحياة اليومية للأفراد، وللإستفادة المثلى من الحاسب الآلي لابد من وجود وسيلة ربط فيما بينها، وهنا جاء دور الانترنت بإلحاح حيث عم مجال استعماله جميع المجالات التي تلمس الحياة الاجتماعية من نقل معلومات وفن، وتعليم، وتجارة إلى آخره من الأنشطة القائمة بين الأفراد والجماعات. وبما أن القانون هو منظم حياة الأفراد وحامى مصالحهم قامت الضرورة لتدخل التشريع لسن ما ينظم هذا النشاط العملاق والتزامى الأطراف وتقنيه.

ومن خلال التجربة الإنسانية في هذا الكون نجد أن البعض يميل إلى الانحراف عن جادة الطريق إذ أن النفس أمارة بالسوء. ونظرا للدور الذى يلعبه كل من الحاسب الآلى والانترنت في الحياة حيث أصبحا من الوسائل الضرورية في التعامل اليومى ، ظهرت أفعال في مجالى الانترنت والحاسب الآلى مشابهة تماما لأفعال وممارسات الأفراد في الحياة العامة تعد جريمة حسب القانون الجنائى أو خرق لاتزام مدنى أو كلامها، بل طالت المجالات القانونية المختلفة مثل الأحوال الشخصية إذ أصبح من الممكن وقوع زواج أو طلاق عبر الانترنت. وإحلال التجارة الالكترونية محل التجارة العادية . وامتدادا للحماية القانونية في فترة ما قبل الانترنت بدأت الدول في مد هذا السياج لتطوق به وتحمى المصالح المهددة بعد انتشار استعمال الانترنت وظهور أفعال ترتكب من خلال الحاسب الآلى والانترنت تهدد هذه المصالح وتضرها. ونتيجة لهذا الخطر الفتاك أسرعت الدول في سن تشريعات واجراءات ادارية لحماية هذه المصالح الهامة.

فظهرت جرائم حديثة مثل جرائم الانترنت، جرائم المعلوماتية، جرائم الحاسب الآلى، وقضايا التعدى على الملكية الفكرية في مجالى الانترنت وبرامج الحاسب الآلى. استرجت من تشريعات جديدة لكبح جماح هذه الظواهر الاجرامية الجديدة ، وبالتالي إنشاء قضاء له المقدرة على النظر في مثل هذه القضايا والبت فيها. وسوف

نتناول في هذا البحث جرائم التعدي على الملكية الفكرية في مجال الحاسوب والانترنت أو ما يعرف أحيانا بجرائم الحاسب الآلي والمعلوماتية. وسوف نتبع التشريعات المختلفة التي عالجت هذا الموضوع وساهمت في إيجاد وحماية قانونية - ولو بسيطة - للملكية الفكرية في هذا المجال.

أهمية موضوع البحث :

لقد صاحب الثورة الصناعية وخاصة في مجالي الاتصالات والبحوث العلمية المتنوعة ثورة معلوماتية كل لها الأكثر الكبير على حياة الناس العامة والخاصة.

ولتبادل هذه المعلومات استخدمت وسائط عديدة لنقلها وتداولها بين الدول، فكانت الانترنت الوسيلة الرائدة في هذه الوسائط معتمدة في ذلك على الحاسوب. ولقد أصبح هذا الأخير بمثابة العمود الفقري لأنشطة الإنسان في كافة المجالات والامكنة والقضاء الحارجي، لدى جميع الدول المتقدمة والنامية. ولقد تم استعمال الانترنت في جميع المجالات العديدة. منها: وسائل النقل والاتصالات والاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة والتعليم والصحة والأمن وآليات الحرب والسلام وامتد هذا الاستعمال ليشمل الجريمة المنظمة والدعارة والأفلام الإباحية والارهاب والقمار ... الخ.

ومن الملاحظ أن استعمال الانترنت قد جلب للبشرية منافع لا حصر لها، مع ذلك نجده في الجانب الآخر قد ساهم في انتشار جرائم ومخاطر اجتماعية بالغة الضرر على الفرد والمجتمع وعلى الدولة نفسها في بعض الحالات. وكنيجة حتمية للسلوك البشري الذي قد يميل للانحراف أحيانا واللجوء إلى سوء استعمال الوسائل المتاحة لديه، فظهرت جرائم جديدة لم يتناولها القانون الجنائي التقليدي ولا القانون المدني من قبل ، نية لحداثة هذه الظاهرة وما تطرحه من معضلات قانونية من حيث النص القانوني المجرم للحادثة ومدى صلاحية تطبيقه في المجالين المكاني والزمني، بالإضافة إلى الاختصاص القضائي ومعوية التحقيق وجع الأدلة في هذا النوع من الجرائم. حيث قد

تتركب جريمة عبر الانترنت من خلال البرامج الموقوفة وخارج بلد إقامة المجرم . وغلبت نجد أن جرائم الانترنت تسجل ضد مجهول في أغلب الأحوال ولو اكتشف هذا المجهول فمن الصعب محاكمته أو إقامة الدليل عليه.

وهذا ما جعل مشكلة الانترنت في أعلى قائمة المشاكل العصرية لدول العالم مما دفعنا للبحث في هذه الظاهرة الجديدة لمعرفة أسباب انتشارها وكيف تعامل معها القانون، وسنلها تشريعات تتضمن وتحدد ما يعتبر جريمة وفرض للعقوبة الرادعة للحد من هذه الجرائم وتشخيص الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه القوانين نسبة لحداثة الانترنت والحاسب الآلي ونقص الإلمام بهذا المجال إن لم نقل جهله وخاصة في الدول النامية.

أهداف البحث :

للقوف على مدى مواكبة التشريعات الحالية للتطور التكنولوجي الهائل في مجال الشبكة المعلوماتية (الانترنت) وبرامج الحاسوب وما تعرض له من تعدد وانتهاك للخصوصية والحقوق، ومدى صعوبة تغطية هذه الحقوق بالحماية الكافية عبر التشريع.

منهج الدراسة :

سوف تتبع خلال هذا البحث المنهج التحليلي المقارن لبعض القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية وحمايتها في مجال الحاسوب والانترنت.

مجالات الدراسة :

التشريعات العربية والأجنبية التي تحمي الملكية الفكرية في مجال الحاسوب والانترنت وأثر هذه القوانين في حماية هذه الحقوق.

فروض البحث :

القوانين الحالية غير كافية لحماية الملكية الفكرية في مجال المعلومات والانترنت، وذلك للصعوبات الفنية وحدثة الموضوع ومحدودية المعرفة والتدربة الكاملة لهذا المجال.

وما يتصف به هذا من ديناميكية واستمرارية التطور والتغير حيث لا يطل علينا يوم جديد الا وهو يحمل كما هائلا من المستجدات والتطورات. حيث أصبحت شبكة الانترنت بمثابة اتحاد للشبكات التي لم توقف عن التطور، وأصبح الدخول إليها متاحا للكافة، ولم يعد استخدامها قاصرا على باحثي الجامعات وموظفي المؤسسات العامة، فقد وجد الأفراد والمشروعات الخاصة فائدة كبيرة في الإنجاز عبر شبكة الانترنت، وبعد أن كان استخدامها في الناحية التجارية محظورا من قبل فقد تزايد الاستعمال الآن وأصبح شائعا في هذا المجال عكس المفهوم الذي كان سائدا في بداية اكتشافها، وازداد اتساع الشبكة على نحو سريع، وأصبحت تضم أكثر من ربع مليون شبكة على مستوى العالم، وجاوز مستخدموها الأربعين مليونا^(١).

محتويات الدراسة :

من خلال ما ورد في المقدمة وأهمية موضوع البحث وأهدافه نخلص إلى أن هذا البحث سوف يتناول مشكلة التعدي على الملكية الفكرية في مجال الحاسب الآلي والانترنت. وتصدى التشريعات الحديثة محاولة إيجاد الحماية القانونية المقررة لها، ولذا فسوف أتناول هذا البحث في تمهيد وأربعة فصول وذلك على النحو التالي:

١- راجع في النشأة التاريخية لشبكة الانترنت وفوائدها بصفة عامة: أحمد سامي ربحان وخالد العامري، الانترنت .. أسرار الابتعاذ والترحيل من الشبكة للمبتلئين والمخترين، دار الفاروق، ط٢ (١٩٩٩) ص ١٠ وما بعدها. آلان سيمبون، الانترنت .. استعد، اتطابق Internet To Go ترجمة عربية الدار العربية للعلوم، ١٩٩٩ ص ١٢ وما بعدها. محمد السعيد رشدي، الانترنت والمجانب القانونية لنظم المعلومات، بحث منشور بمجموعة أبحاث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الحقوق جامعة حلوان تحت عنوان: الاعلام والقانون في ١٤-١٥ مارس ١٩٩٩ ص ١١ وما بعدها. وانظر أيضا:

Thierry Piette - Coudol et Andre Bertrand: Internet et la loi, Dalloz, 1997 P.3 et s.

المهيد	: ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية.
الفصل الأول	: ماهية الحاسب الآلى والانترنت.
الفصل الثانى	: التعدى على الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والانترنت.
الفصل الثالث	: الحماية القانونية لبرامج الحاسوب والانترنت.
الفصل الرابع	: مدى كفاية العقوبة المقررة لجرائم التعدى على الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والانترنت.
التالى:	وأتمى البحث بتوصيات وخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث. وذلك على النحو

دكتور/ محمود الديب

الإسكندرية فى أغسطس ٢٠٠٢

ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية

يمكن القول بأن النظام العالمى الحالى يقوم على أساس إعطاء الأولوية المطلقة للمصالح الاقتصادية، غير أن النمو الاقتصادى للدول - وخاصة النامية - يعتمد على بداية القرن الحادى والعشرين على قدره اقتصاد وصناعة كل دولة على المنافسة دوليا فى هذا المجال، كما أن هذه المنافسة بدورها تعتمد على قدرة اقتصاد تلك الدول على أن تتواكب مع التقدم العلمى والتكنولوجى، وهنا برزت أهمية مواكبة التقدم التكنولوجى وتحقيق الاستفادة القصوى من التغيرات الحديثة المتطورة، وكذا تكنولوجيا المعلومات بالمفهوم الواسع. وهذا ما يمكن تحقيقه إذا تمكنت الدول من إرساء نظام وطنى متين من الابتكار والتجديد ضمن نظام سليم وقوى من الملكية الفكرية. بيد أن ذلك يتوقف وبدرجة كبيرة على مدى توافر الحماية الملائمة لحقوق الملكية الفكرية عموما، وفى مجال بحثنا على وجه الخصوص، ويستلزم ذلك تحديث النظام القانونى للملكية الفكرية على المستوى الوطنى أولا، وتنفيذ هذا النظام على أرض الواقع من خلال توفير الحماية الكافية للملكية الفكرية التى يلزم أن تتواكب مع النظام القانونى الدولى لحماية الملكية الفكرية، والذى توفره المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO"، والنظام التجارى الدولى الذى تشرف عليه المنظمة العالمية للتجارة "WTO"، ومن عناصره اتفاقية أوجه التجارة المتعلقة بالملكية الفكرية "TRIPS"^(١).

هذا ويقصد بالملكية الفكرية كل الحقوق الناشئة عن أى نشاط أو جهد فكري يؤدى إلى ابتكار فى المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية، وعادة ما تصدر الدول القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية لسببين: أولهما: إضفاء الطابع القانونى على الحقوق

١ - انظر: السفير الدكتور منير زهران، تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية، مجلة المحاماه، العدد الأول ٢٠٠١، ص ٥٧١ وما بعدها.

المنوية والمالية للمبتكرين والمبدعين بما يضمن هؤلاء قنمهم بشمار إبداعهم. وثانيهما: النهوض بالنشاط والابتكار ونشر نتائجها وتطبيقها، بما يؤدي إلى تشجيع التجارة المشروعة تحت مظلة سياسة حكومة تستعين بنظام الملكية الفكرية كأداة أساسية من أدوات خطط التنمية^(١).

وهكذا نجد الحاجة ملحة إلى ضرورة سن التشريعات بما يواكب التطور العلمى والتقنى الحديث، معتمداً فى ذلك على سبل الحماية القانونية لحقوق المفكرين والمبدعين كلى فى مجال ابتكاره، حتى يتسنى له الابتكار دون تخوف من سطو على أفكاره، أو تقليد لها، مما يسبب له إحباطا يجعله ينصرف عن هذا الابتكار، حيث لا طائل من ورائه، طالما لم توجد آلية حمايته من الاعتداء عليه، ومن ثم يتخلف ركب الأفراد الذى يتبعه تخلف ركب الجماعة والدولة، فى الوقت الذى نادى فيه بضرورة مواكبة التطور التكنولوجى الحديث فى شتى مجالات العلم والمعرفة، فكان لزاما على واضعى القانون أن يجدوا الحماية الكافية للمؤلفات العلمية والمصنفات الفنية أيا كان نوعها، ومنها بلا شك برامج الحاسب الآلى والانترنت، وهو ما نسلط عليه الضوء من خلال هذا البحث.

١- أ/ ياسر محمد حسن الخامسى، ماهية الملكية الفكرية والسطات الدولية، التى تدير حماية الملكية الفكرية.

مجلة المحاماه، المربع السابق، ص ٥٨٣

الفصل الأول

ماهية الحاسب الآلى والانترنت

تمهيد وتقسيم

لكي نتكلم عن الحماية القانونية للملكية الفكرية في مجال الحاسب الآلى والانترنت، لا بد أن نقف أولاً على حقيقة هذين المصطلحين، لنعرف كنهيهما، ومجال عملهما، ثم نوضح أهميتهما في مجال التطور التكنولوجي الهائل، خاصة وأما ثمرة هذا التطور، ثم نتطرق إلى الكلام عن مجال الملكية الفكرية فيهما، حتى يتسنى لنا إضفاء الحماية القانونية لهما من خلال التشريعات التي حاولت إيجاد هذه الحماية في هذا المجال.

ولذا فإننا سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : تعريف الحاسب الآلى والانترنت.

المبحث الثاني : أثر التطور التكنولوجي في مجال الحاسب الآلى والانترنت.

المبحث الثالث : مجال الملكية الفكرية في كل من الحاسب الآلى والانترنت.

وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

تعريف الحاسب الآلي والانترنت

أولاً: تعريف الحاسب الآلي ومجال عمله :

١- تعريف الحاسب الآلي:

لقد استعملت اللغة العربية مصطلحات عديدة للدلالة على الحاسب الآلي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الحاسب الالكتروني، العقل الالكتروني، الكمبيوتر .. الخ هذه المسميات. ولعل أشهرها بالشرق العربي هو مصطلح الكمبيوتر، وهي كلمة انجليزية مشتقة من الفعل حسب (To Compute). أما الكلمة الشائعة الاستعمال بالمغرب العربي فهي كلمة فرنسية يطلق عليها أورديناتال (Ordinateur) وهي تعني (الآمس) أو معطى الأوامر. ويلاحظ أن جزءاً كبيراً من الوطن العربي خاصة دول الخليج يطلقون على الحاسب الآلي مصطلح الحاسوب، ولذا فإنني لا أجد غضاضة في إطلاق لفظ الحاسوب، وأعني به الحاسب الآلي بين ثابا هذا البحث. ولكن مهما تعددت المصطلحات والمسميات فإن الحاسوب أو الحاسب الآلي عبارة عن آلة مجردة لا تفكر بل تنفذ أوامر فقط. فهو عبارة عن مجموعة هائلة من المعلومات دعت البعض إلى أن يطلق عليه مصطلح "بنك المعلومات Banque d'information"^(١) وذلك نظراً لوجود حاسبات عملاقة من حيث طاقة التخزين والاسترجاع والتي تعرف باسم الأشخاص الآلية، أو بعبارة أدق الأشخاص المعلوماتية^(٢) وذلك بعد أن ثبت عجز الذاكرة الداخلية للكائن البشري عن الاحاطة بالكم الهائل من المعلومات الذي يحيط بنا ويمتوتنا، وبات ضروريا إيجاد ذاكرة

١- د. حسام لطفي، المرجع السابق، ص ٩، د. أحمد حسام طه، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب

الآلي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٩٨.

٢- يجب أن لا ننسى أن الإنسان هو مخترع هذا الحاسب ومن ثم يجب أن يظل سيدا له لا عبداً.

حارحة تكمل توفير المعلومات المناسبة للمستفيد بالقدر المناسب والشكل المناسب وفي الوقت المناسب. وهذه الذاكرة الخارجية هي ما يطلق عليها بالحاسب الآلى الذى يتوالى فيه الآن كل هدد الامكانيات وتلك الثقافة المعلوماتية الهائلة^(١).

وبلاحظ أنه منذ بدأ التفكير فى الحاسب الآلى عام ١٩٣٧م واستعماله عام ١٩٤٤م فإنه قد مر بمراحل وأجيال أربعة، حيث استخدم فى الجيل الأول منه الصمامات المفرغة، ومنتهيا بالجيل الرابع مستعملا آخر ما أنتجته التكنولوجيا الحديثة من الدوائر الالكترونية المتكاملة والتي أدت بدورها إلى تصغير حجم الحاسوب وزيادة قدرته التخزينية والتشغيلية من حيث الدقة المتناهية والسرعة الفائقة^(٢).

وتنقسم الحاسبات الآلية إلى عدة أنواع منها:

١- حاسبات عامة الأغراض.

٢- حاسبات شخصية.

٣- حاسبات رئيسية مركزية.

٤- حاسبات متخصصة الأغراض.

وأيا كان نوع الحاسب أو حجمه أو الغرض من استعماله فهو يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

(١) وحدة التسييل المركزى Central Processing Unit (CPU) وتقوم هذه الوحدة بوظيفتين أساسيتين هما: التحكم والتجهيز الحاسبي، وتعطى أوامر دقيقة لمدخلات البيانات والبرامج وإخراج النتائج، وتكون هذه الوحدة من وحدة التحكم والذاكرة (Memory) ووحدة الحساب والمنطق.

١- د. حسام لطفى، المرجع السابق، ص ١٠ وما بعدها.

٢- د أحمد حسام، المرجع السابق.

٢) أجهزة الإدخال (Input Devices) وهي الوسائط التي تدخل بها البيانات والبرامج والأوامر إلى الذاكرة الداخلية أو وحدة التحكم للتعويض أو تشغيل البرامج المخزنة، ومن أمثلة هذه الوسائط الفأرة (Mouse) ولوحة المفاتيح (Key Board) ووحدة قراءة الأشرطة المغنطة (Magnetic Tape) والأقراص المغنطة (CD) وأجهزة إدخال الصور (Scanner) وغيرها من الوسائط الطرفية كالكاميرا والميكروفون.

٣) أجهزة الإخراج (Out put devices) وهي الوسائط التي تستعمل لإخراج المعلومات والبيانات والنتائج بعد تشغيلها أو عند الحاجة إليها، ومن أهمها الشاشة المرئية (Monitor) ووحدة الطباعة (Printer) والأشرطة والأقراص المغنطة وأجهزة الصورة والرسم الهندسي وطباعة الصور وغيرها^(١).

وبهذا يتضح لنا مكونات الحاسوب الثلاثة، وهي ما يطلق عليها بالمستلزمات المادية (Hardware) وما تنطوي عليه من آلات وأجهزة طرفية ومعدات ودوائر وأسلاك ومفاتيح، بيد أنه لكي يتم استعمال الحاسوب على الوجه الذي صنع من أجله لابد من المستلزمات الفكرية (Software) وهي برامج نظام التشغيل، وبرامج التطبيقات، وبرامج ترجمة لغات الحاسب.

ومن هذا العرض للحاسب الآلي يمكن تعريفه بدقة بأنه ذلك الجهاز الإلكتروني الذي يعمل طبقاً لتعليمات وأوامر محددة سلفاً، ويمكنه استقبال البيانات والبرامج وتخزينها والقيام بمعالجتها، ثم استخراج النتائج المطلوبة، معتمداً في ذلك على مكوناته الأساسية والمتضمنة في المستلزمات المادية، والمستلزمات الفكرية، وهذه الأخيرة هي ما يطلق عليها بـبرامج الحاسوب.

١- د. محمد الأمين البشري، التحقيق في جرائم الحاسب الآلي والانترنت، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السنة ١٥، المجلد ١٥، العدد ٣٠، نوفمبر ٢٠٠٠.

وهذا نجد أن الحاسب الآلى ما هو إلا وسيلة مادية منقولة يتم استعمالها لتحقيق أهداف وأعمال محددة مثلها مثل أية آلة أخرى، ولهذا لا تنهض قوانين الملكية الفكرية على حمايتها، بل يتولى هذه الحماية القانون الجنائى — باعتباره آلة مادية — وذلك فى إطار النص على جريمة السرقة أو الاتلاف وغيرها من جرائم التعدى على ملكية المنقول كجهاز مادى، بينما تنولى نصوص قانون الملكية الفكرية حماية ما يحتويه الجهاز من معلومات ووثائق كجهاز معنى يحتوى كثيرا من الثقافة المعلوماتية وذلك على نحو ما سرى فى حينه — إن شاء الله تعالى — .

٢- مجال عمل الحاسب الآلى (برامجه):

يعتمد الحاسب الآلى فى عمله أساسا على المستلزمات الفكرية (Software) حيث أنه لا فائدة منه بدون هذه المستلزمات، فهى البرامج التى يتم شحن الحاسوب بها، مثلها مثل الروح للجسد، ومن ثم فإنه لزاما علينا معرفة برامج الحاسب الآلى لكى نتعرف على مجال عمله.

وتعرف برامج الحاسب الآلى بأنها تلك المجموعة من الأوامر والتعليمات التى تصدر للحاسب لتنفيذها، فهى السلسلة المشفرة من التعليمات أو النصوص بشكل يكون مقبولا للحاسب الآلى، بحيث يمكنه من معالجة البيانات وإعطاء نتائج تلك المعالجة^(١)

يبد أن برامج الحاسب الآلى لا تقتصر على مجموعة الأوامر والتعليمات التى يصدرها الانسان إلى الحاسوب لتنفيذ مهمة معينة، وإنما تشمل أيضا الأوامر الموجهة للعمل، مثل بيانات استعمال البرامج وكيفية المعالجة الالكترونية للمعلومات والمستندات الملحقة، وكل ما يساعد على تبسيط فهم البرنامج وتيسر تطبيقه .

^١ - د. محمد الأمين، المرجع السابق، ص ٣٢٢.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن مجال عمل الحاسب الآلى إنما يكمن فى البرامج المحددة التى يقدمها للمستخدم فى الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، ويشتمل برنامج الحاسوب على ثلاثة عناصر:

(١) مجموعة الأوامر والتعليمات التى تصدر للحاسوب، وهذه تشكل جوهر التعريف الضيق للبرنامج.

(٢) وصف البرنامج، وهو التفسير والوصف الدقيق، وهو كل ما يساعد المستخدم على فهم البرنامج، وقد يتم ذلك كتابة أو فى شكل محاضرات أو على أقراص ممغنطة، حيث يقدم شرحاً مفصلاً للعمليات التى تحدد تعليمات البرنامج.

(٣) المستندات الملحقة: وهى مستندات لا دخل لها بالبرنامج ولا وصف هذه البرامج، بل هى مستندات موجهة لمستخدم البرنامج كدليل لأعداد البيانات وكيفية ومجال استخدام البرنامج وتطبيقه.

وبهذا يتضح أن برنامج الحاسوب ما هو إلا مجموعة الأوامر والتعليمات التى تسمح بعد تحويلها إلى لغة الآلة القادرة على معالجة المعلومات بأنجاز وظيفة معينة، على أن تكون هذه الأوامر والتعليمات مشفوعة بوصف البرنامج والمستندات التى تبسط فهمه وتيسر تطبيقه^(١).

وهذا ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية ومعاهدة برن (١٩٧١)^(٢) من تعاريف لبرامج الحاسوب، حيث تمتعت بموجها هذه البرامج بالحماية المدنية والجنائية من أى اعتداء يقع عليها على نحو ما ستعرض له فى حينه من هذا البحث — إن شاء الله تعالى —

١- أ. محمد محمد شتا، فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلى ٢٠٠١، دار الجامعة الجديدة بالاسكندرية، ٢٠٠٢ ص ٣٢.

٢- المدة عن الاتفاقية الأصلية التى أبرمت فى ٩ سبتمبر ١٨٨٦ الخاصة بحماية حقوق المؤلفين، راجع فى ذلك: د. رمضان أبو السعود، الوسيط فى شرح مقدمة القانون المدنى، ١٩٩٢، ص ٥٧١.

ثانيا: تعريف الانترنت ومجال عمله:

١- تعريف الانترنت:

الانترنت هي تلك الشبكة (العنكبوتية) التي تربط بين كم هائل من الحاسبات، مستعملة في عملية الربط هذه مختلف وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، مثل الخطوط الهاتفية العامة أو الخطوط الخاصة (Private Circuits) أو الأقمار الصناعية أو الكابلات والألياف البصرية (Fiberoptic) وغيرها من وسائل الاتصالات الحديثة ولتأقفة السرعة. وتعتمد هذه الشبكة حول العالم لتؤلف شبكة دولية هائلة لتبادل المعلومات، بحيث يمكن لمستخدمها الدخول إليها في أى وقت ومن أى مكان في العالم ولو كان في الفضاء، على أن يكون معه حاسوب مجهز بوسائط الاتصال بالشبكة لتلقى وإرسال البيانات عبر مزود الخدمة (Service Provider).

شبكة الانترنت إذن هي شبكة هائلة من أجهزة الكمبيوتر المتصلة فيما بينها بواسطة خطوط الاتصال عبر العالم، وعلى الرغم من أن الاتصال عبر الانترنت يتم عبر الخط الهاتفى، إلا أنها منفصلة كليا عن النظام الهاتفى، فلا يتحمل مستخدم الانترنت تكلفة الاتصال الدولى كما هو الحال بشأن الاتصال الهاتفى الدولى، فالأمر لا يعدو أن يكون مجانا، مقارنة بالاتصال الهاتفى الدولى، ولا يعنى ذلك أن استخدام الانترنت مجاني تماما، بل إنه يجب على مستخدم هذه الشبكة أن يدفع مقابلا إلى مقدم خدمة الانترنت نظير قيامه بتقديم هذه الخدمة^(١).

وتتميز خدمة الانترنت عن الخدمات الاعلامية التقليدية بالكم الهائل المتبادل من المعلومات بسهولة ودقة وسرعة فائقة. ويتم ذلك عبر إحدى النظامين للشبكة وهما نظم الشبكات المحلية، وهو نظام مغلق يربط بين مجموعة من الحاسبات داخل منطقة محلية معينة

١- د. أسامة مجاهد، المرجع السابق، ص٦، آلان سيمبسون، المرجع السابق، ص١٣ وما بعدها.

(LAN Local Area Network). ونظام الشبكة الدولية التي تربط بين عدة شبكات في إطار واحد مستخدمة في ذلك مختلف وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية (WAN Wide Area Network).

فالانترنت هي شبكة اتصالات دولية متصلة بشبكات المعلوماتية الدولية في أنحاء العالم وبنوك المعلومات ومراكز البحث العلمي والمكتبات العالمية والجامعات والمستشفيات ومختلف مصادر المعلومات الأخرى والدوائر الحكومية وغيرها، في عالم متشابك ومتداخِل لا تعرف له نهاية ولا بداية. فهو عبارة عن سوق يعرض فيه كل ما تنتجه البشرية. وسوف نتعرض لبعض النماذج لمجال استعمال الانترنت.

٢- مجالات استعمال الانترنت: ^(١)

لقد انطلقت شبكة الانترنت كوسيلة للبحث العلمي، حيث قامت بالربط بين مجموعة من العلماء لتبادل نتائج بحوثهم وتوفير أمن الاتصال بين مختلف أجهزة الدفاع الأمريكية في حالة نشوب حرب نووية، ثم تطورت هذه الفكرة وانتشرت لتشمل المجال العلمي البحث ومجال الدفاع والأمن القومي. ومع التطور التكنولوجي ازداد مجال استعمال الانترنت ليشمل جميع مجالات الحياة البشرية من علوم وتجارة واقتصاد وتبادل للفنون بمختلف أنواعها والملفات والمعلومات، وامتدت كأي نشاط بشري ليشمل الجريمة المنظمة والدعارة والأفلام الإباحية وقرصنة حقوق المؤلفين الأدبية وعمليات التجسس والإرهاب وغيرها من الجرائم والانحرافات البشرية، ولكن رغم كل هذا فإن شبكة الانترنت ما تزال تقدم خدمات واعدة للبشرية نذكر منها ما يلي:

- ١- خدمة البريد الإلكتروني: (Electronic Mail (e-mail) يستطيع المشترك في هذه الخدمة عبر المشغل service provider أن يرسل ويستقبل ما شاء من

١- د. جميل عبد الباقي. الصغير، الانترنت والقانون الجنائي، الأحكام الموضوعية المتعلقة بالانترنت، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٢ وما بعدها.

الرسائل والمعلومات إلى من يشاء وحيثما كان الطرف الثاني قريباً أو بعيداً على الطرف الآخر من الكون، وفي أي وقت أراد، وذلك في كنف السرية والخصوصية التامة، حيث يوجد لكل مستخدم كلمة سر خاصة به تمكنه من الدخول واستعمال بريده الإلكتروني دون غيره.

٢- استخدامات أجهزة العدالة الجنائية: لقد انتشر استعمال الحاسوب مخافة الارهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم وذلك بالاحتفاظ بملفات المجرمين وجميع بياناتهم وتحركاتهم. حيث يتم الكشف على المجرم بالصورة والمعلومات في وقت قياسي. واستخدمت الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية شبكة الانترنت في عرض صور المجرمين والمشتبه فيهم لحث الجماهير على الإبلاغ عنهم بالاتصال بالانتربول عبر الانترنت.

٣- الاطلاع على أخبار العالم: تتيح شبكة الانترنت مواقع متخصصة لبث الأخبار العالمية والمحلية حسب اختيار المستعمل، وتشمل الأخبار السياسية والرياضة والقانون بمختلف أنواعها، والحرب والسلام والأخبار العلمية المتخصصة والاقتصاد وآخر أخبار البورصة المحلية منها والعالمية. وأشهر القنوات القضائية كالجزيرة بدولة قطر و ... CNN, BBC, MBC etc ويمكن مستخدم الشبكة تصفح أهم عناوين صحف العالم والمجلات المتخصصة والجديد من المكتشفات العلمية.

٤- التجارة الإلكترونية (E-commerce): فمن خلال شبكة الانترنت يمكنك البيع والشراء دون أن تغفل من مولاك أو مكتبك وذلك بتصميم أمر الشراء والدفع مستعملاً الانترنت والحساب الإلكتروني باستعمال بطاقة الإئتمان (Visa Card). مع ملاحظة أن هذا النوع من التجارة لم يصل للمعوى المتوقع نسبة

لتخوف العميل من سوء استخدام بطاقة الإئتمان البنكية من قبل الغير^(١). ومع ذلك فقد فتحت شبكة الانترنت الباب على مصريه للاعلانات التجارية وعرض البضائع بالصوت والصورة.

٥- إجراء المكالمات الهاتفية الدولية والمحلية: نسبة للتطور التكنولوجي أصبح من اليسر استعمال شبكة الانترنت للاتصال الهاتفي مع نقل الصورة أيضا، وذلك يربط الحاسوب بكاميرا وميكروفون لنقل الصوت والصورة بتكلفة زهيدة دون المرور عبر شبكة الاتصالات المخصصة لذلك، مع الملاحظة أن هذه العملية لها أثر سلبي على دخل مؤسسات وشركات الاتصالات الوطنية، وهو ما تعتبره بعض الدول المحتكرة لخدمة الاتصالات إضرارا بمصالحها وتحاول دون جدوى الحد منه.

٦- المجموعات الإخبارية: News Grups تقوم هذه المجموعات بتغطية موضوعات مختلفة في مجال العلوم والتكنولوجيا والسياسة وغيرها من المواضيع، وذلك وفقا لاهتمامات المستخدمين والمشاركين في هذه الخدمة.

٧- الدراسة والتعلم عن بعد: لقد سهلت شبكة الانترنت الربط بين الطالب والجامعات المفتوحة ويسر عملية التعليم. فإمكان الطالب متابعة المحاضرات وهو في بيته. أو يتابع بحوثه العلمية بالتراسل مع الدكتور المشرف على رسالته عبر الانترنت. هذا وساهمت بتوك المعلومات المتخصصة المنتشرة على شبكة الانترنت في تقدم البحث العلمي بما توفره للطالب من معلومات وإحصائيات دقيقة عن أي دولة وفي أي موضوع يريد.

٨- استخدام الانترنت في المجال الطبي: بفضل ادخال الكاميرات والميكروفون كوسائط طرفية للحاسوب أصبح من اليسر أن يتابع مجموعة من الأطباء في

١- راجع مؤلف د. أسامة مجاهد في هذا الشأن: خصوصية التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٣٢ وما بعدها.

أماكن مختلفة من العالم العمليات الجراحية الدقيقة وإعطاء رأيهم في ذلك عبر الإنترنت.

٩- استخدام الانترنت في تنفيذ أفعال يجرمها القانون: إلى جانب المزايا والفوائد المكتسبة باستخدام الانترنت نجد هذا النوع من النشاط البشرى لا يخلو مثل غيره من الأنشطة من سوء الاستخدام. حيث انتشرت أنواع جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، مثل جرائم النصب والاحتيال والسرقة والدعارة والتعدي على الآداب العامة ونشر الرذيلة والجاسوسية ... الخ. وتسم هذه الجرائم بسرعة التطور مما أدخل رجال القانون في صراع عنيف ومتواصل لكي يواكبوا التطور التكنولوجى الهائل وذلك التطور السريع في ثورة المعلومات الحديثة.

المبحث الثاني

أثر التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية والانترنت

يتناول هذا المبحث أثر التطور التكنولوجي ودوره في ولادة ما ينعت بالخطوط أو الانترنت وعصر المعلومات، وذلك عبر مراحل تاريخية وتطورات سريعة الخطى، حتى صار من المعتاد أنه لا تشرق شمس جديدة على هذا الكون إلا وحملت معها كما هائلا من المستجدات التكنولوجية. فكيف كانت هذه الرحلة المعلوماتية؟

لقد ساهمت الثورة الصناعية ومجالاتها المتعددة في وفرة المؤلفات وتكاثرها والتمثلة في كافة وسائط المعرفة: كتب، وبحوث علمية وتصاميم صناعية ... الخ.^(١) وقد أدى ذلك إلى ولادة ثورة جديدة ألا وهي ثورة المعلومات. واتسم عهد المعلومات بفسزارة وضخامة حجم المؤلفات والوثائق. ونتج عن ذلك صعوبات في حفظ وتوثيق هذا الكم الهائل من المعرفة وصعوبة الرجوع إليها عند الحاجة.

كل هذه الصعوبات دفعت بالعلماء والباحثين إلى ضرورة اكتشاف واختراع وسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة يتم من خلالها التغلب على هذه المشاكل، ومن خلال البحث العلمي الدؤوب أطلت علينا ولادة الحاسب الآلي، الذي تطور بدوره بسرعة مذهلة. فأصبح من مجرد أجهزة تقوم بعمليات حماية معقدة إلى مخازن معلومات ضخمة وقادرة على استرجاعها بدقة متناهية وبسرعة فائقة. حيث أصبحت هذه المعلومات في متناول الجميع بأقل مجهود وبسرعة متناهية.

لقد نتج عن التطور التكنولوجي والبحوث العلمية وتقديمها انخفاض تكلفة الحاسبات الآلية (PC (Personal Computer وهذا ساهم في انتشارها وغزوها لكافة

١- د. علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الحاسوب، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ١٩٩٧، ص ١.

مجالات الحياة اليومية. كما أن استعمال الحاسب الآلى لم يعد قاصرا على المشاريع وكبرى الشركات والدوائر الحكومية، بل امتد ليشمل النشاط الفردى فى أبسط صوره. وبناء عليه أصبحت الاستعانة بالحاسب الآلى ضرورة لا غنى عنها على كل المستويات من دوائر حكومية وشركات وأفراد عاديين وحتى الأطفال لم يستغنوا عن هذا الجهاز الذى يمكنهم من اللعب والتعلم والبحث عن المعلومة وغيرها من الاستعمالات. هذا وقد انتشر استعمال الحاسب الآلى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والعسكرية والسياسية والتعليمية وغيرها من الاستعمالات المتحدثة التى لا تحصى، وقد أدى هذا التنوع فى استخدام الحاسب الآلى إلى تعدد فرص واحتمالات الاعتداء على برامجها واطرافها وتزويرها واستخدامها بدون وجه حق.^(١)

وقد استوجب هذا الوضع تدخل المشرع لسن القوانين لضبط هذا النشاط وتنظيمه وحماية حقوق وخصوصية المستعملين للحاسوب وبرامجه، وسوف نستعرض هذه الحماية فى المباحث والفصول القادمة حينما نتناول الحماية القانونية لبرامج الحاسوب والانترنت. واقتضت أهمية المعلومة ومدى حاجة الناس إليها واستعمالها وتبادلها فيما بينهم، أن توجد وسيلة اتصال مستمرة وفعالة لتبادل هذه المعلومات والاستفادة من نتائج البحوث العلمية والدراسات فى شتى المجالات التى تمس حياة جميع الكائنات الحية فى هذا الكون. فجاء دور الاتصالات بمختلف وسائطها لتلعب دور الوسيط فى ربط مستعملى الحاسوب فيما بينهم ونقل هذه المعلومات من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة أو خارجها، ومن هنا أطلت علينا ما سميت بثورة الاتصالات، وأخذ هذا الفرع من فروع الهندسة ينمو وبلتقى ويتقاطع ويندمج أحيانا مع الحاسوب وعلومه انطلاقا من خطوط لنقل المعلومات بين نقطة وأخرى فقط (Point to Point or Private Circuit) ثم جاءت بعدها تكنولوجيا نقل المعلومات أو تحوير الملفات (File Transfer / Data

١ - راجع فى هذا التطور د. حسام لطفى، المرجع السابق، ص ٤-١٨.

(Transmission) ثم تلحقها الشبكات الداخلية (LAN Local Access Network) لنقل المعلومات داخل شبكة مغلقة، وانتهت الشبكة المحلية المغلقة إلى الشبكة الدولية لنقل المعلومات وتبادلها، وهي ما يعبر عنها بالانترنت وعليه دخل العالم إلى عصر جديد هو عصر المعلوماتية والانترنت. وأصبحت هذه الظاهرة مصدر قوة الدول، كما سبق وأن لعبت الصناعة والأسلحة نفس هذا الدور. فأصبح الذى يملك المعلومة يسيطر على مصادرها هو الأقوى وتكون الغلبة دوماً للذى يعلم ومن لا يعلم سوف ينهزم حتى لو كان هو الأقوى إذ يقول المولى عز وجل "قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب"^(١). والتطور السريع الذى حدث فى مجال الحاسوب والانترنت أعطى للمعلومات قيمة وقوة اقتصادية غير متوقعة متمثلة فى قيمتها المباشرة كسلعة تباع وتشترى فى شكل برامج الحاسوب، أو معلومات وإحصائيات يستفاد منها فى جميع المجالات، وهى ما يعبر عنها بتلك المعلومات التى انتشرت فى كافة الدول. ونتيجة لذلك ومن خلال التعامل عبر الانترنت ظهرت الحاجة إلى حماية هذه المعلومات وضمها تحت غطاء قانونى يوفر لها الحماية الكافية ضد التعدى عليها وللاستجابة لهذا المطلب المهم دأب فقهاء القانون فى مجال الملكية الفكرية وعلماء الحاسوب والانترنت على العمل لوضع الضوابط الفنية والتشريعات القانونية لحمايتها. ومن هنا برزت أهمية قوانين الملكية الفكرية والتى سوف نتناولها فى البحث القادم بالتفصيل.

المبحث الثالث

الملكية الفكرية في مجال الحاسوب والانترنت

يتبين من المبحث السابق أن برامج الحاسوب وما ينشر ويتبادل من معلومات عبر الانترنت أصبح من ضروريات الحياة المعاصرة، وأن هذه البرامج المتكررة والمتطورة تساهم في تقدم الأمم علميا وتكنولوجيا. ولضمان استمرار عملية الابتكارات والبحوث المكلفة برزت الحاجة إلى حماية هذه البرامج حتى لا يتراجع المبرمجين والمبدعين عن انتاجهم خوفا من أن يذهب جهدهم هباء، ومن هنا ظهرت الفكرة الداعية إلى أن يقوم المشرع بتقرير نصوص خاصة بالملكية الفكرية لحماية حق الانسان في الفكر والابداع والابتكار الذي يعد العامل الرئيسي لتقدم الأمم في كافة المجالات العلمية والأدبية والطبية وغيرها من مجالات الأنشطة الحيوية وهذا ما دفع بالمشرع إلى سن نصوص قانونية تضبط وتنظم التعامل في مجال المعلوماتية، وشملت هذه النصوص حماية براءة الاختراع وحماية حق المؤلف، من خلال قانون حق المؤلف رقم ١٠٢ الصادر في عام ١٩٧٦ برقم ١٧ كونجسوس الولايات المتحدة^(١).

ولكن لكي يتمتع الاختراع بحماية قانون الملكية الفكرية لابد من توفر الشروط التالية في الاختراع حسب ما جاء في معظم تشريعات وقوانين حق الملكية الفكرية وهى:
"أن يكون هذا الاختراع مبتكرا وأن يكون هذا الابتكار جديدا لم ينشر من قبل وأن يكون قابلا للاستغلال الصناعي"^(٢). وعليه قام جدل قانوني بين التأيد والرفض لإضفاء الحماية

-
- ١ - د. محمد حسام محمود لطفى، الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات، حق المؤلف وبراءة الاختراع من وجهة النظر الفنية والقانونية، تأليف برنارد جالر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالية، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٨، ص ٤٢.
 - ٢ - د. رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، الدار الجامعية، ١٩٩٢، ص ٥٧٤ وما بعدها.

على هذا الفرع من النشاط. لكن نجد أن المحكمة العليا في أمريكا كانت السابقة في وضع مبدأ قضائي بحكم أصدرته عام ١٩٨١م، أبدت منح براءة اختراع لوجاريتم للحاسب، ومنه تراد اللجوء إلى براءات الاختراع لحماية برامج الحاسبات، مع التأكيد على أن تستوفي هذه البرامج المعايير اللازمة للحماية براءة الاختراع، وهي أن تكون البرامج جديدة ومفيدة وغير مطلوبة للمتمرس في هذا العمل. وقد صدرت في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠م أكثر من ٥٥٠٠ براءة اختراع لبرامج الحاسوب.^(١)

أما حماية المعلوماتية من خلال حق المؤلف فظهر في المجال الذي يرد عليه هذا الحق حيث يكون حقاً استثنائياً يمنحه القانون لمؤلف أى مصنف كاتبكاره واستخاره أو توزيعه أو نشره على الجمهور بأى طريقة أو وسيلة وكذلك الأذن للغير باستعماله على وجه محدد. هذا وقد ورد في المادة ١٠١ من قانون حق المؤلف رقم ١٠٢ الصادر عام ١٩٧٦م برقم ١٧ كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية على أنه "تصب حماية حق المؤلف .. على المصنفات الأصلية المثبتة على أى وسيط ملموس، معروف الآن أو يظهر مستقبلاً، ويمكن استناداً إليه إدراك المصنف أو نسخه أو توصيله بأى طريق إما مباشرة أو بالاستعانة بآلة أو أداة ..."^(٢).

وكذلك الحال في فرنسا فقد من المشرع الفرنسى قانوناً خاصاً لسيط حمايته للملكية الفكرية لبرامج الحاسوب وتنظيم تداول ما ينشر عبر الانترنت من معلومات وبرامج حاسوبية وامتد الأمر ليصل حتى المنتج الفنى.

أما القوانين العربية فهى ما زالت في مرحلة البداية ولم تصل إلى الحاجة المطلوبة. لتغطية هذا المجال المستجد. ففى مصر كانت الإشارة إلى الملكية الفكرية في نص المادة ١٢ من التقنين المدنى القديم، وذلك عندما نصت على حقوق المؤلف على ملكية مؤلفاته، حيث ذكرت بأن "يكون الحق فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته .. على حسب القانون

١- د. حسام لطفى، المرجع السابق، ص ٤٢ وما بعدها.

٢- د. حسام لطفى، المرجع السابق، ص ٥٩.

المختص بذلك ولم يصدر القانون وقتئذ، وإنما أسهم القضاء في حماية تلك الحقوق، مسئلتهما في ذلك ما استقر عليه من قواعد في الدول الأخرى. إلا أن هذه الحماية كانت قاصرة فقط على الناحية المدنية، ودون ذكر لوسائل التقنية الحديثة، حيث لم تكن هذه الوسائل قد ظهرت بعد إلى حيز الوجود. وظل الأمر هكذا إلى أن صدر التقنين المدني الجديد سنة ١٩٤٨ وأشار في نص المادة ٨٦ منه بأن "الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة"، وبالفعل صدر قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ في ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٤، ونص في مادته الأولى على أنه "يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفو المصنفات المكتوبة في الآداب والعلوم أي كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها".

ويلاحظ أن هذه المادة قد تحدثت عن المصنفات المكتوبة في العلوم والآداب بصفة عامة ولم تتناول حقوق الملكية الفكرية في مجال الحاسب الآلي والانترنت لا من قريب ولا من بعيد، ولا يعاب على المشرع المصري عدم النص على هذه الحقوق في هذا المجال لعدم تواجده آنذاك، فقد كانت في ذلك الوقت ما زالت تجربة عملية أقل ما يقال عنها إنما ما زالت في المهد، ولم تخرج بعد إلى حيز الوجود إلا في أوائل السنينات — كما سبق —.

يبد أن هذا القانون قد طرأ عليه عدة تعديلات، حاول المشرع المصري بما أن يواكب ركب التقدم والتطور الهائل في مجال حقوق المؤلفين والملكية الفكرية بصفة عامة، وصدر أول تعديل لهذا القانون سنة ١٩٦٨، وذلك بالقانون رقم ١٤، ثم عدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥، ثم جاء القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بأول إشارة صريحة إلى مصنفات الحاسب الآلي، حيث أورد في نهاية الفقرة الأولى من المادة ٢ النص على هذه المصنفات، وجعل مدة حمايتها عشرين عاما. إلا أن المشرع عاد واعتبرها من المصنفات الأدبية بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤ بعد أن كانت حقا ذو طبيعة مالية وأدبية.^(١)

١-راجع في ذلك، د. رضا وهدان، التوازن المقنن في استغلال الحق المالي للمؤلف، دار النهضة العربية،

وإزاء التطور السريع في مجال الاتصالات خاصة ذو التقنية الحديثة كـالانترنت والحاسب الآلي ظهرت إحدى اللوائح المصرية ^(١) وأشارت إلى هذا المجال على استحياء، حيث ورد بها أن غو التجارة الالكترونية يتطلب "توافر بيئة قانونية مناسبة وتسم باليساطة، لذا يجب أن تقوم الجهات المختصة بدراسة قانونية وضع العقود عن بعد موضع التنفيذ" ^(٢)، والمقصود بالعقد عن بعد في هذا التقرير هو التعاقد عبر الانترنت.

ويبدو أن هذه الدراسة قد أتت بشمارها، حيث بدأ المشرع المصري يتحدث صراحة عن الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي، وهو ما تحقق فعلا عند صدور قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد ^(٣). حيث نص صراحة في المادة ١٤٠ منه على ما يلي: "تمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفات الأدبية والفنية، وبوجه خاص المصنفات الآتية:

١- الكتب والكليات والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة.

٢- برامج الحاسب الآلي.

٣- قواعد البيانات سواء كانت مقروءة من الحاسب الآلي أو من غيره.

٤- المحاضرات ... الخ.

وبهذا نجد أن المشرع المصري أراد أن يواكب التطور الحديث في مجال الاتصالات خاصة في مجال الحاسب الآلي والانترنت، فأصدر هذا القانون ليمد مظلة حمايته هذه الحقوق

١- هذه الدراسة وردت بتقرير صادر عن لجنة التجارة الالكترونية بمرکز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء تحت عنوان "مقترح المادّة المصريّة للتجارة الإلكترونيّة" ١٩٩٩ ص ٢٤.

٢- راجع في سرد ذلك: د. أسامة محمد، المرجع السابق، ص ٢٤.

٣- صدر هذا القانون برقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ونشر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٢ (مكرر) في ٢ يونيو سنة ٢٠٠٢ ونص في المادة الثّانية منه على إلغاء القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف، كما نص في المادة الرابعة منه على أن يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

الجديدة التي ابتكرها العلم الحديث، ويقترب إلى حد ما من الفقه الغربي في هذا المجال، وسوف نقوم بدراسة الجديد في هذا القانون - في هذا المجال - عند حديثنا عن نماذج وأنماط التعديلات الواقعة على الحاسب الآلي والانترنت، وكذا عند حديثنا عن العقوبة المقررة في هذا القانون لكل من يخترق حقوق الملكية الفكرية في هذا المجال. كما نجد أن الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف^(١) لم تعرض في مادتها الأولى لنطاق حماية حقوق المؤلف في مجال الحاسب الآلي والانترنت، حيث نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن:

أ- يتمتع بالحماية مؤلفو المصنفات المتكررة في الآداب والفنون والعلوم أيًا كانت قيمة هذه المصنفات أو أنواعها أو الغرض من تأليفها أو طرق التعبير المستعملة فيها.

ب- تشمل هذه الحماية بوجه خاص ما يلي:

١- الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.

٢- المصنفات التي تلقى شفاة كالحاضرات والخطب والمواعظ الدينية.

٣- المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.

٤- المصنفات الموسيقية، ...

٥- مصنفات تصميم الرقصات، ...

٦- المصنفات السينماتوغرافية، ...

٧- أعمال الرسم والتصوير، ...

٨- أعمال التصوير الفوتوغرافي، ...

٩- أعمال الفنون التطبيقية، ...

١٠- الصور الترحيبية والخرائط، ...

١- د. جورج حور. الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، دمشق، سوريا، دار الفكر، ١٩٩٦، ص ١٥٣.

لمن خلال هذه المادة نرى أن الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف لم تعرض لبرامج الحاسوب والانترنت بصفة واضحة رغم نصها على عبارة "وغيرها من المواد المكتوبة"، "والعلوم" وهذه العبارات جاءت عامة.

وكذلك لم يتعرض أى من "القانون السوري والمراعى لبرامج الحاسوب والانترنت إذ لم تدرج ضمن قائمة المصنفات ائمية بقانون الملكية الفكرية وحقوق المؤلف"، على خلاف ما ورد نجد أن المشرع الأردني قد نص في قانون حماية حق المؤلف^(١) رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢م "النشور بالجريدة الرسمية برقم ٣٨٢١ على الصفحة ٦٨٤ تاريخ ١٦-٤-١٩٩٢"^(٢) في المادة الثالثة ب: تشمل هذه الحماية المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة وبوجه خاص:

١- الكتب والكتيبات ...

٢- الصور التوضيحية .

٣- "برامج الحاسوب".

من خلال البند الثامن من المادة الثالثة من هذا القانون نجد أن المشرع الأردني لم يغفل أهمية برامج الحاسوب حيث نص عليها بوضوح وذلك حرصاً من المشرع لحل هذه المشكلة التي لاقاها المشتغلون في مجال برامج الحاسوب وما عرفت به المملكة الهاشمية من نشاط في هذه المجال حتى أصبح أحد الموارد الاقتصادية بالأردن.

كما عالج المشرع السوداني هذه الاشكالية من خلال ما ورد في حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة. حيث أدرج برامج الحاسوب ضمن المصنفات التي تتمتع بحماية

١- دبا طاهر فليوي، حقوق الملكية الفكرية، تشريعات، أحكام قضائية، اتفاقيات دولية ومصطلحات

قانونية، مكتبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٨م، ص ٨١.

٢- دبا طاهر فليوي، المرجع السابق، ص ٨٢.

الملكية الفكرية والحقوق المجاورة. وذلك لما امتلكته برامج الحاسوب من وضع اقتصادى ضمن الدورة الاقتصادية الوطنية والعالمية. حيث أصبحت برامج الحاسوب والمعلومات صناعة رائدة فى عصرنا الحاضر وتلج على أصحابها أموالا طائلة.

لما تقدم يتضح أن برامج الحاسوب قد أدخلت فى إطار حماية الملكية الفكرية ولو بصورة محدودة فى بعض القوانين العربية، لكن الانترنت وما يعرض من خلالها من برامج وانتاج فكرى وثقافى مازالت لم تشملها قوانين الملكية الفكرية فى الدول العربية بالتعريف الكافى وتنظيمها كما تعاملت معها الدول المتقدمة حيث شهدت شبكة الانترنت تطورا مذهلا تناول جميع المجالات.

ومع هذا النشاط القانونى المتجدد يوميا نجد أن قانون الملكية الفكرية والقانون المدنى غير قادرين على مقاومة المد الجارف للتعدى على الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والانترنت، بالإضافة إلى انتشار جرائم المعلوماتية والانترنت واستعمال ما ينشر غيرها بدون موجب حق، ومن هنا جاءت الحاجة الملحة لتدخل القانون الجنائى أيضا لبط حاميته للملكية الفكرية للحد من هذه الجرائم.

الفصل الثانى

التعدى على الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والانترنت

تمهيد وتقسيم :

لقد تعددت صور التعدى على الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والانترنت، وشكلت هذه الصور جرائم يعاقب عليها القانون وهو بصدد حمايته للملكية الفكرية فى هذا المجال. غير أن هذه الجرائم اتسمت بطابع خاص، مما يجعلنا نفكر فى طرح تصور لهذه الجرائم وفقا للتعريفات المختلفة لها، وتكملة لهذا التصور يحلو بنا أن نسرّد جملة من أنماط هذا التعدى ونماذج من هذه الجرائم، مع بيان أركان هذه الجرائم وحدودها - نظرا لطبيعتها الخاصة - غير أننا نعتطم فى بيان كل ذلك بصعوبة الإلام بهذه الجرائم وإثباتها، وذلك نظرا للصعوبات العملية التى تواجه عملية التحقيق وجمع الأدلة والإثبات بالنسبة لجرائم الانترنت عموما. وهذا كله لأنما جرائم تتسم بطابع خاص يميزها.

لذا فإننى سوف أتناول هذا الفصل فى عدة مباحث وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول : التعريف بجرائم الحاسوب والانترنت.

المبحث الثانى : نماذج وأنماط من جرائم الحاسوب والانترنت.

المبحث الثالث : أركان جريمة التعدى على الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والانترنت.

المبحث الرابع : صعوبات التحقيق وجمع الأدلة والإثبات فى جرائم الانترنت وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول

تعريف جرائم الحاسوب والانترنت

أن شيوع استخدام شبكة الانترنت واتساع مجال استعمالها، أثر في سلوكيات فئة من المتعاملين عبر هذه الشبكة والمعقدة وأدى ذلك إلى انحرافهم عن الجادة، حيث مالوا إلى ارتكاب أفعال تعد جرائم يعاقب مرتكبها بموجب القواعد القانونية المختلفة مثل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية والقانون المدني والقانون الجنائي. وسوف نحاول في هذا البحث أن نجد تعريفاً مناسباً لجرائم الحاسوب والانترنت أو المنظومة المعلوماتية عموماً.

لقد تنوعت تعريفات جرائم المعلوماتية وسوف استعرض أهم التعريفات الشائعة فيما يلي:

١- تعريف كلاوس تايدمن^(١): إن جرائم المعلوماتية عنده هي: "كافة أشكال

السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسب الآلي" ونلاحظ أن هذا التعريف يتصف بالشمولية والتعميم ولم يكن دقيقاً.

٢- تعريف روزنبلات^(٢): يعرف جريمة الحاسوب بأنها: "نشاط غير مشروع، موجد

لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحول عن طريقه". فرغم ما اتصف به هذا التعريف من الكمال على الصميين العملي والعلمي إلا أنه لم يسلم من النقد.

٣- تعريف آخر^(٣): يعرف الفقه البلجيكي الجريمة المعلوماتية بأنها: "كل فعل أو

امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية، يكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية".

١- محمد محمد شتا، المرجع السابق، ص ٧١.

٢- محمد محمد شتا، المرجع السابق، ص ٧٣.

٣- محمد محمد شتا، المرجع السابق، ص ٧٤.

ويرى الأستاذ محمد محمد شتا^(١): أن التعريف الأنسب هو "أن الجريمة المعلوماتية هي سلوك إجرامي، إيجابي، أو سلبى من شأنه الاعتداء بأى صورة من الصور، على المعلومات أو البيانات المخزنة داخل الحاسب أو داخل وسائط أخرى يتم تخزين المعلومات فيها من خلاله على نحو يلحق ضرراً فعلياً أو مفترضاً بالجهة التى تم تخزين المعلومات لمصلحتها".

ويلحظ أن التعريفات السابقة قد حاولت أن تعرف الجرائم الواقعة في مجال المعلوماتية لكنها أخفقت حين أهملت الجرائم التى ترتكب بحق الأشخاص من خلال استخدام وسائط المعلوماتية، وبالأخص الجرائم المرتكبة باستعمال الانترنت وهى مشكلة الساعة، حيث لم تأخذ حظها الكافى في مجال القانون الجنائى. إذ لم تتناول هذه التعاريف الجرائم الحديثة كالغذف والتهديد بالقتل والجرائم المنظمة والجاسوسية والتعدى على أمن الدولة وغيرها من الجرائم التى لم تدرج ضمن هذه التعريفات.

وعليه فإن التعريف الذى نراه دقيقاً لجرائم الحاسوب والانترنت هو: "أن الجريمة المعلوماتية هي سلوك إجرامي، إيجابي أو سلبى من شأنه الاعتداء بأى صورة من الصور، على الشخص المعنوى أو الاعتبارى بفعل يلحق به ضرراً أو يعرضه لضرر محتمل أو يحصل على كسب بدون وجه حق كنتيجة لهذا الفعل، أو من شأنه الاعتداء بأى صورة من الصور على المعلومات أو البيانات المخزنة داخل الحاسب أو داخل وسائط أخرى يتم تخزين المعلومات فيها من خلاله على نحو يلحق ضرراً فعلياً أو مفترضاً بالجهة التى تم تخزين المعلومات لمصلحتها".

ومع أننا نرى أن هذا التعريف هو الدقيق والواضح بالنسبة لجرائم الحاسوب والانترنت إلا أنه يجب الإشارة إلى أن جرائم الحاسوب والانترنت لا يمكن الحسم في تحديد تعريفها، حيث تتسم العناصر المكونة لهذه الجرائم بالتعدد والتطور حسب ما يلحق

١- محمد محمد شتا، المرجع السابق، ص ٧٥.

بالانترنت والحاسوب وبرامجه من تطور مستمر. إذ تستجد كل يوم أغطاء من الجرائم المرتكبة في مجال الحاسوب والانترنت لا يمكن توقعها مسبقا. وسوف نتعرض في المبحث التالي من هذا الفصل إلى أغطاء من جرائم الحاسوب والانترنت على سبيل العرض وليست على سبيل الحصر.

المبحث الثاني

نماذج وأنماط من جرائم الحاسوب والانترنت

سوف نورد في هذا البحث على سبيل المثال لا الحصر بعض أنماط جرائم الحاسوب والانترنت وذلك نسبة لما اتصفت به هذه الجرائم من ديناميكية التغير والتطور.

١- جرائم الحاسوب :

(أ) جريمة سرقة البرامج^(١): وهي من أخطر الجرائم التي أوردتها التشريع العقابي وتناولها القانون الجنائي المصري في المواد ٣١١ إلى ٣٢٧ منه كما تناولها المشرع الفرنسي في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات الفرنسي.

حيث استقر الفقه والقضاء في كل من مصر وفرنسا على صلاحية برامج الحاسوب بأن تكون محلا للسرقة وذلك استنادا لعمومية النص الجنائي المنظم لهذه الجريمة.

لكن الدكتور عفيفي كامل عفيفي^(٢) يرى - ونحن معه - أنه: "لا يتعين الاكتفاء بتطبيق تلك النصوص بعمومها وأنه يجب أن يتدخل المشرع بالنص على صلاحية البرامج والبيانات لأن تكون محلا له: الجريمة". وهو ما حدث بالفعل عندما نص المشرع المصري على: "نسخ غير المشروع - والذي يدخل تحت إطار هذه الجريمة - صراحه في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢"^(٣)، حيث جاء في نص المادة ١٧١ منه ما يلي: "ومع ذلك يكون للمؤلف أو خلفه بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير

١- د. عفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية، دراسة مقارنة، بدون، ص ١١٧.

٢- د. عفيفي كامل عفيفي، المرجع السابق، ص ١١٨.

٣- الجريدة الرسمية، العدد ٢٢ (مكرر) في ٢ يولييه سنة ٢٠٠٢م.

من القيام بدون إذنه بأى من الأعمال الآتية: نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لقاعدة بيانات أو برامج حاسب آلى".

وتعنى جريمة النسخ غير المشروع^(١) لبرامج الحاسوب أن يقوم الغير بعمل نسخة طبق الأصل من البرنامج دون موافقة صاحب البرنامج، واستغلاله، بإعادة توزيعها بدون موجب حق. وهذا يكلف الشركات المنتجة لبرامج الكمبيوتر خسائر مالية فادحة.

(ب) جريمة تغيير أصول البرامج وإزالة الأسماء عنها^(٢): وتمثل هذه الجريمة في أن يقوم شخص اعتبارى أو معنوى بإزالة اسم صاحب البرنامج وكتابة اسمه وإعادة بيعه للغير باسم جديد. مثل قضية برنامج كواترو برو Quatro Pro السنى أقمّت شركة "بولاند" المنتجة لهذا البرنامج بسرقة إنتاج شركة "لوتس". ولقد توصلت الشركتان لحل هذه القضية. كما كسبت شركة لوتس سنة ١٩٩٠ قضيتين ضد كل من شركة Paperback Software وشركة Masaic لانتاجهما برامج شبيهة ببرامج لوتس حيث اعتمد الحكم في هذه الحالة على سرقة الأفكار.

(ج) جريمة استخدام الهندسة العكوسة^(٣): حيث تقوم شركات الكمبيوتر بصناعة أجهزة كمبيوتر لها نفس قدرة الأداء لأجهزة مشابهة لها ولكن بطريقة مختلفة عن صناعة الأجهزة الأصلية، وهو ما حصل لأجهزة شركة IBM حيث انتشرت في السوق العالمى أجهزة يطلق عليها الأجهزة المتوافقة Compatible مع IBM.

١- د. أسامه محمد عيسى الدين عوض، جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، المؤرخ السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة ٢٥-٢٨ أكتوبر ١٩٩٣م، الناشر دار النهضة العربية ١٩٩٣، ص ٤١٨.

٢- د. أسامه محمد عيسى الدين عوض، المرجع السابق، ص ٤١٩.

٣- د. أسامه محمد عيسى الدين عوض، المرجع السابق، ص ٤٢١.

ونورد بإيجاز من هذه الجرائم: جرائم تخريب المعلومات وإساءة استخدامها، والاحمال الذى يقع على تنفيذ البرامج، وتزوير البيانات والمعطيات والابتزاز والتجسس على الحاسب الآلى بكافة أنواعه (اقتصادى - عسكرى - صناعى .. الخ) بالإضافة إلى التهريب والسطو على الممتلكات وغيرها من الجرائم التى قد ترتكب ضد الحاسوب وبرامجه.

٢- جرائم الانترنت :

مع ظهور شبكة الانترنت وانتشار استخدامها ظهرت جرائم جديدة لم يعرفها المجتمع البشرى سابقا، ومع كثرة التعاملين عبر شبكة الانترنت كثرت وتعددت جرائم الانترنت وتنوعت حسب النشاط الواقعة عليه. وإنه يكاد يكون من المستحيل حصر هذه الجرائم ولكن سوف نحاول سرد بعض هذه الجرائم كالتالى:

(أ) جرائم القذف والسب^(١): وهى من أكثر الجرائم التى تقع عن طريق الانترنت، وقد أقر كل من القضاء الأمريكى والقضاء الفرنسى باختصاصه بالنظر فى وقائع تتعلق بجريمة القذف والمسئولية الجنائية عنها. وكذلك الحال بالنسبة للمشروع المصرى حيث تناولت المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، والمادة ١٧١ من قانون العقوبات المصرى هذه الجرائم حيث تناولت الأحكام الخاصة بالإباحة والمقاب على القذف والظروف المشددة وجريمة البلاغ الكاذب، وذلك بصفة عامة

(ب) جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة^(٢): نظرا لعدم فاعلية الحماية التفتية لما يتبادل من معلومات وأسرار عبر الانترنت تدخل المشرع فى القانون المقارن ليجرم

١- د. مدحت ومضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص والانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٨٧.

٢- راجع فى ذلك: د. ممدوح خليل بحر، حماية الحياة الخاصة فى القانون الجنائى، دار الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٦، ص ١١. د. محمود عبد الرحمن، نطاق الحق فى الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٤، ص ٧ وما بعدها.

ويؤهل أشد عقوبة على كل من تعدى على هذه الخصوصية بدون موجب حقيق أو قانون.

ولكن بالرغم من أن الفقه والقضاء المقارن قد استقر منذ زمن بعيد على أن الحياة الخاصة يجب أن تحاط بسياسات يحميها من تدخل الغير وإطلاعه عليها، إلا أن هذا القدر أصبح غير كافٍ لحماية.

(ج) الجرائم المخلة بالأداب العامة^(١) : ونذكر منها على وجه الخصوص جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وجرائم التحرش الجنسي، وجرائم نشر الصور الإباحية، والدعاية المنظمة، وجرائم المخدرات والدعاية إليها، وجرائم نشر الصور الإباحية والأفلام الجنسية عبر شبكة الإنترنت، والجرائم الداعية إلى التمييز العنصري. ففى أمريكا^(٢) أقيم مدرّس ثانوى فى نيويورك بتحريرى القصر على الفجور، وأقيم رجل آخر بارسال صور خلية تتعلق بدعاية الأطفال من خلال شبكة الإنترنت وفى الصين قضى بإدانة شخص بغرامة مقدارها ١٣٥٠ دولار لتقيامه بتبادل صور إباحية، ومستعملا فى ذلك كلمة سر غيره بصورة غير شرعية، وفى قضية أخرى أقيم أمريكي بتحريرى فتاة قاصر من خلال شبكة الإنترنت على ممارسة الدعاية بمقابل مادي.

(د) جرائم الإرهاب والقتل: لقد استعملت شبكة الإنترنت كوسيلة لتهديد الأفراد فى حياتهم. وسهلت هذه الشبكة الاتصال بين العصابات المنظمة لتنفيذ جرائمهم المختلفة حسب الأنشطة التى تقوم بها هذه الجماعات. فقد أدانت محكمة^(٣)

١- د. حسام الدين الأهواى، الحق فى احترام الحياة الخاصة، الحق فى الخصوصية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٥ وما بعدها.

٢- د. مدحت رمضان، المرجع السابق، ص ١٢٧.

٣- د. جميل عبد الباقى الصغير، القانون الجنائى. الأحكام المجرمة المتعلقة بالإنترنت، دار الفكر العربى، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٤٤.

٤- د. جميل عبد الباقى الصغير، المرجع السابق، ص ٤٦.

Nentierre بفرنسا أحد الجناة بالحبس لمدة شهرين مع الإيقاف، لأنه هدد أحد رجال السياسة بالقتل برسالة مبعوثة عن طريق الانترنت. وحالة الرجل الذى قتل زوجته بالدخول الغير مشروع للنظام المعلوماتى فى المستشفى، ثم قام بتغيير المعلومات الطبية الخاصة بالجنى عليها مما تسبب فى وفاتها.

(هـ) الهجوم على مواقع الانترنت: قد يقوم بعض الأفراد باختراق المواقع والهجوم عليها وتدميرها أو تعطيل سرها، وهى من الجرائم الشائعة فى العالم. وقد تعرضت لهذا النوع من الجرائم كل من وزارة العدل والمخابرات المركزية والقوات الجوية الأمريكية، كما تعرض لذات الجريمة حزب العمال البريطانى.

(و) الإغراق بالرسائل ونشر الفيروسات المختلفة: وما تلحقه المواقع والكمبيوترات من ضرر بليغ قد ينجم عنه توقف خدمة الانترنت أو تدمير الحاسوب نفسه.

(ز) استخدام الانترنت فى مجال الحروب: استعمل الانترنت فى مجال الحروب بين الدول، وكان استعماله فى هذا المجال غير شرعى، حيث يشكل جريمة من الجرائم أيضا. وفى أحدث حروب الانترنت ذكر تقرير ورد بجريدة الأهرام المسائى أنه فى محاولة للاحتجاج على احتلال أسبانيا لجزيرة (لبللى) المغربية، قام مجموعة من قراصنة المغرب باختراق موقع أسباني على شبكة الانترنت، وقد تمكنت المجموعة التى تحمل اسم وشعار "منطقة الهاكرز المغاربة" من الوصول إلى الموقع الأسباني، وتصميم صفحة خاصة وضع عليها خاتم المجموعة الشهيرة به، وهو على شكل صورة مركبة من الألوان والرموز والحروب التى ترمز للمجموعة، وقد تركت هذه المجموعة رسالة على الموقع الأسباني توضح أن الاختراق له علاقة بالأحداث الأخيرة التى هزت العلاقات المغربية الأسبانية. ومضى التقرير قائلا: وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست هى المرة الأولى التى انتقلت فيها الحروب بين الشعوب إلى شبكة الانترنت. فقد كشف تقرير صدر مؤخرا عن أن أكثر من مائة وخمسة عشر موقعا يهوديا على

شبكة الانترنت تعرض للاختراق. وهذا التقرير وإن كان غير موثق إلا أنه يدل على خطورة التعامل وإمكانية اختراق شبكة الانترنت^(١).

ويلاحظ أن مشكلات الملكية الفكرية بشأن هذه الجرائم لا تتور بمناسبة انتقال المعلومات عبر الانترنت - فحسب - وهي المشكلة الرئيسية التي تتضمنها أغلب مزارعات الملكية الفكرية والتي يقصد بها أساساً حماية صاحب الفكرة، بل إن العمل قد طرح مشكلات عديدة لا يتصور حدوثها إلا على شبكة الانترنت. من ذلك - على سبيل المثال أيضاً - ما جرى عليه العمل من أن من يسبق في تسمية مرفق على شبكة الانترنت، فإنه يكون صاحب الحق في هذه التسمية، وهي الفكرة التي يعبر عنها باللغة الفرنسية *premier arrive, Premier servi* وقد ثارت مشكلة من هذا النوع عندما تبين أن تسمية الموقع تماثل الاسم التجارى لإحدى الشركات، ولكن الاتجاه العام للمحاكم الأمريكية قد رجح مصلحة صاحب الاسم التجارى، وهو ذات الاتجاه الذى سارت فيه المحاكم الفرنسية في حكمين حديثين لها^(٢).

كانت هذه بعض الأمثلة لجرائم الحاسوب والانترنت، وسوف نتناول في المبحث التالى - بمشيئة الله تعالى - أركان هذه الجريمة.

١- راجع في ذلك: جريدة الأهرام المسائي القاهرية في عددها ١١٢٠ لسنة الثانية عشرة بشارب
٢٠٠٢/٨/٢٠.

٢- راجع في ذلك: د. اسامه محاهد، المرجع السابق، ص ١٧، هامش ٢٤، وانظر أيضاً: حكم محكمة باريس الابتدائية بأن استخدام تسمية *Galeries LaFayette* الخامة بسلسلة المحلات الفرنسية الشهيرة كسببة لموقع لا يخصها على شبكة الانترنت، يعد من قبيل الاعتداء على اسم هذه الشركة التجارى المعروفة به في كل أنحاء العالم. كما قضت محكمة نانتر *Nanterre* الابتدائية لمصلحة شركة *Launome* المستحضرات التجميل بذات الحكم، بل إن هذه المحكمة قد بالقت في حابسة الاسم التجارى، المشركه بأن الموقع على شبكة الانترنت كان *Launkome* وليس *Launome* (مشار إليه بالمراجع السابق).

المبحث الثالث

أركان جريمة التعدي على الملكية الفكرية في مجال الحاسوب والانترنت

لقد تعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل لتعريف الجريمة المعلوماتية وخلصنا للتعريف التالي : "أن الجريمة المعلوماتية هي سلوك إجرامي، إيجابي، أو سلبي، من شأنه الاعتداء بأى صورة من الصور، على الشخص المعنوى أو الاعتبارى بفعل يلحق به ضرر أو يعرضه لضرر محتمل أو يحصل على كسب بدون وجه حق كنتيجة لهذا الفعل، أو من شأنه الاعتداء بأى صورة من الصور، على المعلومات أو البيانات المخزنة داخل الحاسب أو داخل وسائط أخرى يتم تخزين المعلومات فيها من خلاله على نحو يلحق ضررا فعلياً أو مفترضا بالجهة التي تم تخزين المعلومات لمصلحتها".

وهذا التعريف يوضح أن للجريمة ركنين أساسيين لا تقوم الجريمة بدون تحققهما وهما الركن المادى والركن المعنوى. وسوف نتناولهما بشيء من التفصيل على النحو التالى:

١- الركن المادى للجريمة :

لقد تبينت، تعريفات الركن المادى للجريمة وذلك حسب الجريمة المرتكبة، لقد عرف د. يس عمر يوسف الركن المادى للجريمة^(١) فقال: "هو سلوك إجرامى إيجابيا كلن أو سلبيا يسفر عنه حدوث نتيجة ضارة عامة كانت أو خاصة يعثرها القانون شرطا موضوعيا لازما للعقاب وعندئذ تتطلب بالضرورة رابطة موضوعية تربط بين النشاط الإجرامى ونتيجته الضارة وهى رابطة السببية". وبناء على هذا التعريف يتكون الركن المادى من عناصر ثلاثة وهم: أولا: السلوك الإجرامى، وثانيا: النتيجة الضارة، وثالثا:

١ د. يس عمر يوسف: النظرية العامة للقانون الجنائى السودانى . دار مكه الهلال للطباعة والنشر.

بروت، ١٩٩١، ص ٨٢.

رابطة السببية. ولنا في حاجة إلى شرح هذه العناصر من خلال هذا البحث السريع، وذلك لتوافر شرحها في مؤلفات قانون العقوبات القسم العام منها^(١).

٢- الركن المعنوي للجريمة :

وهو يصل بين تصرف الفاعل المادى من جهة وإرادته من جهة أخرى فيجعل فعله صادرا عن وعي وإرادة^(٢). فهو تعبير عن علاقة نفسية معينة تربط بين السلوك وصاحبه^(٣) مع ادراكه وقت ارتكابه هذا الفعل أنه سوف يحدث ضررا ماديا أو أدبيا حالا أو محتمل الوقوع، يلحق بالأفراد أو بالصالح العام وأن هذا يخضعه إلى العقاب بموجب القانون. وهو ما يعبر عنه بالقصد الجرمي. والقصد الجرمي أو القصد الجنائي ينقسم إلى قصد جنائي عام حيث يتوفر فيه علم الجنائي بعدم مشروعية الفعل وتوجه إرادته نحو تحقيق النتيجة ثم القصد الجنائي الخاص وينطبق هذا على بعض الجرائم حيث لا يكفي القصد الجنائي العام. بل لابد من توفر العلم الخاص بما يفعله الجنائي فمثلا: "الاستيلاء على مال الغير وحده بدون توفر القصد الاجرامي لا يكفي لاعتبار السرقة قائمة في نظر القانون"^(٤).

ونظرا لما اتصفت به جرائم الحاسوب والانترنت من الخصوصية والكثرة والتنوع والتجدد فسوف نورد أمثلة منها والوقوف على مدى توفر معيارى الركن المادى والمعنوى فيها:

١ - على سبيل المثال انظر: د. عوض محمد عوض، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦، ص ٥٥-٨٦.

٢ - محمد راند المرقد، السرقة والاختلاس بواسطة استخدام الحاسب الآلى، الجمعية المصرية للقانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٢م، ص ٢٨٣.

٣ - د محمد محمد عوض، المرحح السابق، ص ٢٠٩.

٤ - د أحمد حسام الله، المدح السابق، ص ٣٢٩.

أ- جريمة السرقة :

تطلب هذه الجريمة صلاحية الراجح لأن تكون محلا للاختلاس المكون للركن المادى لجريمة السرقة. "واستنادا لعمومية النص الجنائي المنظم لهذه الجريمة في كل من قانون العقوبات المصرى المواد ٣١١ إلى ٣٢٧ وقانون العقوبات الفرنسى مادة ٣٢٧^(١) وذلك بعدم تحديد طبيعة المال موضوع السرقة، فقد سمح القضاء إلى القول بصلاحيته برامح الحاسوب لأن تكون محلا لجريمة السرقة، أما الركن المعنوى في جريمة السرقة فإنه يتحقق في أنه يتفق وحقل الجرائم المعلوماتية، حيث أن نية التملك لا تتجه إلى الملكية كحق ولكن تتجه إليها كمركز واقعى ومصلحة وكسب اقتصادى. أى يحل المجرم محل المالك في سلطاته الفعلية على الشئ المسروق.

ب- جريمة النصب :

تشابه هذه الجريمة إلى حد كبير مع جريمة السرقة حيث ينصب كلاهما على المال المنقول بقصد تملكه وحرمان المالك الأصلي مما يملك بصفة دائمة. غير أن النصب يتم برضاء المالك وإن كان تحت طائلة الخداع والتضليل.^(٢) وعليه تتكون هذه الجريمة من ركن مادى يتمثل في الاحتيال للاستيلاء على مال الغير. أما الركن المعنوى فيتمثل في القصد الجنائى بصورته العام والخاص. وقد اختلف الفقه والتشريع على تكيف هذه القضية، فمعهم من أنكر فكرة الاحتيال على نظام الحاسب الآلى ومنهم: مصر وألمانيا والدانمارك وفنلندا واليابان والنرويج ولوكسمبورج وإيطاليا. أما التشريعات الانجلوسكسكونية وبعض الولايات الأمريكية وجانب من الفقه الفرنسى يرى خلاف ذلك^(٣).

١- د. عفيفى كامل عفيفى، المرجع السابق، ص ١١٨.

٢- راجع فى ذلك مؤلفا المحلل فى القانون المدنى - دراسة مقارنة بالفقه الإسلامى، دار الجماعة

الجديدة للشر، ٢٠٠٠، ص ٧٣ وما بعدها

٣ - انظر فى هذا الخلاف: د. عفيفى كمال عفيفى، المرجع السابق، ص ١٥٩

ج- جريمة الاتلاف :

ويمثل ركبتها المادى في فعل، اجرامى غير مشروع وهو اتلاف الشئ والتقليل من قيمته، ومحلّه أموال ثابتة أو منقولة وقد تناولها المشرع البرتغالى في المادة ٤٣ التى تنص على حمايتها ليرامج الحاسوب من الخو والتعديل. وكذلك التشريع الكندى المعدل بموجب المادة ٣٨٧ المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٥م، والتشريع الفرنسى رقم ١٩ الصادر في سنة ١٩٨٨م بموجب الفقرة الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٤٦٢. وقد تناول المشرع المصرى جريمة الاتلاف في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م^(١).

هذا وقد قضى القضاء الأمريكى "يادانة موظف سابق كان يعمل بالخدمات الساحلية الفيدرالية بالحس لمدة خمس سنوات لأنه قام بمحو معلومات تتعلق بتريقات الموظفين ونقلهم، والى تخص أحد بنوك المعلومات.^(٢)

أما الركن المعنوى لجريمة الاتلاف، فيتمثل في القصد الجنائى ويكفى في ذلك القصد العام بمتضرره العلم والإرادة. وهذا الركن متوفر في هذا النوع من الجرائم بل ونجد أن المشرع المصرى قد ضاعف العقوبة في هذه الجريمة بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢م. وذلك لاقتناع المشرع بخطورة هذه الجريمة حيث يستحق الجنائى فيها أشد العقوبات حتى تكون رادعة له ولغيره ممن قد يفكر في ارتكابها.

د- جريمة التزوير :

يمثل الركن المادى في هذه الجريمة في وقوع عمل اجرامى من شأنه تغيير الحقيقة في محرر بطريقة مما نص عليه القانون، وأن يلحق هذا التغيير ضرراً بالفسر أو احتمال

١- راجع إليها في هذا السرد: د. عفيفى كمال عفيفى، المرجع السابق، ص ١٨٢.

٢- مشار إليه: د. جمال عبد الباقى، المرجع السابق، ص ٤٩.

حدوده^(١) وبناء عليه يشترط لقيام جريمة التزوير ان يتم تغيير محور ياحدى الطرق التى نص عليها القانون.

أما الركن المعنوى فى هذه الحالة فهو القصد الجنائى، حيث أن التزوير جريمة عمدية فلا بد من علم الجانى بأنه يرتكب جريمة بجميع أركانها، حيث يدرك بأنه يغير الحقيقة فى محور بأحد الطرق المنصوص عليها قانونا ويترتب عليه حصول ضرر مادى أو أدبى حلال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو الصالح العام. مع نية وقصد استعمال المحرر فيما زور من أجله.

٣- قيام المسؤولية :

لقيام الجريمة لابد من توافر الركنين المادى والمعنوى، فإذا اتجهت إرادة الجانى إلى ارتكاب الجريمة مع علمه بمضمون نشاطه الإجرامى قام لديه القصد الجنائى، وتحققت مسؤوليته المدنية والجنائية. حيث تقوم مسؤوليته المدنية بتعديه فى هذه الجرائم على حقوق الآخرين، وما يحدثه من أضرار على ملكياتهم الخاصة، وحقوقهم المقررة التى تمثل مجال الملكية الفكرية فى هذا الخصوص. كما تقوم المسؤولية الجنائية على كل من يرتكب إحدى جرائم الانترنت والحاسوب إذا كان يعلم بما يدور منه واتجهت إرادته إلى ذلك. وقد تقوم هذه المسؤولية لدى "نل من الشخص الطبيعى والشخص المعنوى كالشركات الخاصة أو العامة أو المؤسسات الحكومية.

وقد ميز القضاء الأمريكى^(٢) بين موفر خدمة الانترنت بدون تحميله مسؤولية الرقابة، وبين من يقدم الخدمة مع إقراره بتحمل تبعية ما يقدمه للعملاء وذلك فى قضيتين:- قضية كيوبي ضد شركة كمبيوسرف فى قضية قذف. وقضت المحكمة بعدم مسئوليتها عما قيل فيها حيث أنها لا تراقب ما يتبادل من الأقوال. أما قضية ستراتون ضد برودجى والى

١- د. عفيفى كمال عفيفى، المرجع السابق، ص ٢١٦.

٢- د. مدحت ومضان، المرجع السابق، ص ٥١.

تقوم بتقديم خدمات الانترنت، وأقرت بالتزامها بقيم الأسرة ولديها امكانية مراقبة ما يصلها عبر الانترنت فقطت المحكمة العليا بنيويورك بإدانتها.

ولقد سلك القضاء الفرنسى^(١) نفس المسلك، حيث قضى فى عام ١٩٩٦ بعدم مسئولية موفر خدمة الانترنت لما نشر فيها من معلومات معادية للسامية فى قضية رفعت من طرف اتحاد الطلاب اليهود. ومن ناحية أخرى تمت احالة شخصين من موزعى الانترنت للمحاكمة الجنائية بتهمة توزيع صور ومناظر فاضحة لأطفال قصر عبر الانترنت، وذلك بموجب نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات الفرنسى. أما القانون المصرى^(٢) فلم يحمّل موزع الانترنت المسئولية، بل حملها لمن يقوم بالنشر عبر الانترنت، مما يعد جريمة بموجب قانون العقوبات المصرى. وحسبنا أن نكتفى بهذا الكم من جرائم الحاسوب والمعلوماتية ولنحاول القاء الضوء على الصعوبات التى تواجه التحقيق وجمع الأدلة والاثبات فى جرائم الانترنت والحاسوب. وسيتّم ذلك من خلال المبحث الرابع من هذا الفصل.

١- د. مدحت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٧.

٢- د. مدحت رمضان، المرجع السابق، ص ٦٨.

المبحث الرابع

صعوبات التحقيق وجمع الأدلة والاثبات

في جرائم الانترنت

إن جرائم الانترنت تختلف كثيرا في خصوصياتها مقارنة بالجرائم المتعارف عليها في القانون الجنائي كالسرقة والقتل والقتل والقتل وغيرها. فإن هذه الجرائم سهلة الاكتشاف والإثبات، نسبة لما تركه من آثار مثل الجثة أو الدم ... أما جرائم الانترنت والحاسوب فهي صعبة الاكتشاف لمتعتها بخصائص تحول دون اكتشافها وأهمها:

١- "إنها جريمة هادئة لا عنف فيها"^(١). حيث يرتكب الجاني جريمته وهو جالس بحسب فتجان القهوة خلف الحاسوب في غرفته المغلقة والبعيدة كل البعد عن مسرح الجريمة.

٢- "إنها جريمة فنية لا تترك أثرا كالآثار التي يتركها اقتحام مكان للسرقة"^(٢). فهي جريمة بدون آثار حيث يقوم الجاني بفعله في وقت وجيز وينصرف دون أن يترك أي أثر مع تمكنه من إخفاء أثر الجريمة أيضا وذلك راجع لطبيعتها الفنية وخصوصيتها.

٣- "إنها جريمة تعتمد على تغيير الأرقام والبيانات أو محوها من ذاكرة الحاسب الآلي"^(٣). وبالتالي يصعب القبض على الجاني وهو منبسط بجريمته وخاصة أن الجاني يتمتع بقدر كبير من الذكاء والخبرة في الألعاب بالكمبيوتر، فهو شديد الحرص على أن لا يترك أثر لجريمته. وترجع صعوبة الإثبات في هذه الجريمة إلى: أنها جريمة

١ - محمد محمد شتا، المرجع السابق، ص ٩٧

٢ - محمد محمد شتا، المرجع السابق، ص ٩٧

٣ - محمد محمد شتا، المرجع السابق، ص ٩٧

يصعب فيها الاحتفاظ بآثارها إن كان لها أثر. بالإضافة إلى غموض حدودها
الاجرامية على المحقق التقليدي. كما أنها جريمة بيضاء تعتمد على قمة الذكاء في
ارتكابها. وبناء عليه وجبت الحاجة إلى توفير الحماية القانونية الكافية لهذا النوع
من الجرائم. وكان القضاء والتشريع الفرنسيان من السابقين إلى ذلك حيث سطا
أشد العقوبات على مرتكبي جرائم الانترنت والتعدى على برامج الحاسوب
بموجب قانون حق الملكية الفكرية إلى جانب القانون الجنائي. وسوف نتناول في
الفصل التالي من هذا البحث الحماية القانونية المقررة لبرامج الحاسب الآلي
والانترنت.

الفصل الثالث

الحماية القانونية لبرامج الحاسوب والانترنت

تمهيد وتقسيم :

استهدف واضعو القانون منذ البداية إيجاد حماية قانونية لحقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية، وذلك مراعاة لمصالح متعددة من وراء هذه الحماية، فصدرت التشريعات المتعاقبة لوضع هذه الحماية موضع التنفيذ، وكلما وجد اعتداء على حقوق المؤلفين في هذا الشأن، سارع المشرع الوضعي بتعديل القانون القائم لدفع هذا الاعتداء، فكثرت التعديلات للقوانين، وكل تعديل يأتي بمجديد محاولا دفع أى نوع من الاعتداء على حقوق المؤلفين، أو ما عسى أن يوجد في المستقبل القريب. ولكن نظرا لعدم محدودية برامج الحاسب الآلى والانترنت - لحدائهما - فإننا نجد صعوبات عملية كثيرة بشأن حماية الملكية الفكرية في هذا المجال، وتأتي هذه الصعوبات نظرا لتلك الثورة الهائلة في هذا المجال، والتي تأتيها بالجديد كل يوم في هذا الخصوص.

ولهذا فإننى سوف أتناول هذا الفصل في المباحث الآتية:

المبحث الأول : المصالح التي يحميها القانون في مجال الحاسب الآلى والانترنت.

المبحث الثانى : القوانين التي وضعت لحماية الملكية الفكرية في مجال الحاسب الآلى والانترنت.

المبحث الثالث : الصعوبات التي تواجهها حماية الملكية الفكرية في مجال الإنترنت وذلك كله على النحو التالى:-

المبحث الأول

المصالح التي يحميها القانون

في مجال الحاسب الآلي والانترنت

يمكن القول بأن الفقه والقضاء قد استقرا على ثبوت الحق الأدبي للمؤلف على مؤلفاته، والتي نصت عليها اتفاقية "برن"، وكذا كافة التشريعات الأخرى، ويمكن هذا في حقه في تقرير نشر المؤلف أو طباعته، وكذا حقه في نسبة مصنفه إليه، وغير ذلك من الحقوق الفرعية المترتبة على الحق الأصلي، وهو الحق الأدبي للمؤلف على مؤلفاته أيا كلن نوعها. ^(١)

وغنى عن البيان أن برامج الحاسب الآلي والانترنت تخضع - كغيرها من المصنفات - للاستثمار بها وامتلاكها، ومن ثم فإن صاحبها يملك الحق في تقرير نشرها أو طبعها، كما يملك الحق في نسبة هذا العمل إليه، باعتباره حقا أدبيا له عليه كافة الحقوق المقررة على الحق الأدبي.

غير أنه يجب أن نميز بين كل من الحق في تقرير نشر المصنف والحق في النشر. فالحق في تقرير النشر يعد من الحقوق الأدبية التي يتمتع بها المؤلف على مؤلفاته، فله وحده دون غيره تقرير نشره بالصورة والطريقة التي يراها ملائمة لحاجاته. في حين نجد أن الحق في النشر يعد من الحقوق المالية التي يمكن للغير الاتفاق مع المؤلف أن يقوم بها، وذلك عن طريق عقود النشر المبرمة بينهما. ^(٢)

١ - د. خالد مصطفى فهمي، المتولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٣، ص ٧٥.

٢ - د. نواف كتمان، حتى المؤلف، المادج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن ١٩٩٢، ص ٨٢. د عبد السبع أبو الخير، الحق المالي للمؤلف في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، مكتبة وهبه، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٠٤.

ويعتبر تقرير النشر أحد الامتيازات الهامة التي يوفرها الحق الأدبي للمؤلف، فله سلطة مطلقة في تقرير نشر مصنفه وعرضه للجمهور، وذلك باعتباره القاضى الوحيد الذى يقرر مدى صلاحية المصنف الأدبي أو الفني أو التقنى للنشر، ولا يستطيع أحد أن يجبره على نشر مصنفه في أى وقت، فربما كان بحاجة إلى تحسينات اضافية ليظهر بالمستوى اللائق بالمؤلف وسمعته الأدبية والفنية. ^(١)

وقد أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ أن المصنف من غار تفكير الانسان، ومهبط سره، ومرآة شخصيته، ومظهر من مظاهر هذه الشخصية يعبر عنها ويكشف عن فضائلها أو نقائصها، فهذا الحق للمؤلف على مصنفه يتصل بشخصيته اتصالا شديدا، وقد اعترفت كافة قوانين حقوق المؤلف بأن تقرير نشر المصنف يكون للمؤلف وحده، فهو الذى يعين طريقة النشر ومدته وكيفيته. ^(٢)

ويهدف المؤلف من وراء حقه في تقرير نشر مؤلفه إلى بسط سلطانه على مؤلفه من ناحيتين رئيسيتين: الأولى : حقه الأدبي على مؤلفاته، أيا كان نوعها، وبدخل فيها برامج الحاسب الآلى التى جاء النص عليها صريحا في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد، وتشمل الحماية هنا عنوان المصنف إذا كان مبتكرا ^(٣). ولا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات، ولو كان معبرا عنها وموصوفة أو موضحة أو مدرجة في مصنف ^(٤) على نحو ما سنرى عند الكلام عن نطاق الحماية القانونية المقررة.

١- د. عبد الرشيد مأمون، الحق الأدبي للمؤلف، الطبعة العامة وتطبيقاتها، رسالة دكتوراه، القاهرة ١٩٧٥.

٢- ١٩٧٥، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ٣١٦.

٣- مشار إليه. د خالد فهمي، المرجع السابق، ص ٧٧.

٤- م. ١٤٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

٥- م. ١٤١ من القانون السابق.

الثانية : حق المؤلف في استغلال مصنفه، أيا كان نوعه، وقد أعطى له القانون الجديد الحق في استغلال مصنفاته عن طريق نشرها أو تأجيرها أو بيعها، فهو يتمتع — وكذا خلفه العام من بعده — بحق استثنائي في الترخيص أو المنع لأى استغلال لمصنفه بأى وجه من الوجوه، وبخاصة عن طريق النسخ أو البث الإذاعي أو إعادة البث الإذاعي أو الأداء العلنى أو التوصيل العلنى، أو الترجمة أو التحوير أو التأجير أو الإعارة أو الإتاحة للجمهور، بما فى ذلك إتاحتة عبر أجهزة الحاسب الآلى أو من خلال شبكة الانترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصال وغيرها من الوسائل. ولا ينطبق الحق فى التأجير على برامج الحاسب الآلى إذا لم تكن هى المحل الأساسى للتأجير. كما يتمتع المؤلف وخلفه من بعده بالحق فى تتبع أعمال النسخ فى النسخة الأصلية لمصنفه، والذى يخوله الحصول على نسبة مئوية معينة لا تتجاوز عشرة فى المائة من الزيادة التى تحققت من كل عملية تصرف فى هذه النسخة، ويستفيد حق المؤلف فى منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع مصنفه المحمى وفقا لأحكام هذا القانون، إذا قام باستغلاله وتسويته فى أية دولة أو رخص للغير بذلك.^(١)

كما نص القانون فى هذا الشأن. على أن يتمتع فنانو الأداء بالحقوق المالية الاستثنائية عن طريق الإتاحة العلنية لأداء المصنف عبر الإذاعة أو أجهزة الحاسب الآلى أو غيرها من الوسائل، وذلك بما يحققه تلقيه على وجه الانفراد فى أى زمان ومكان.^(٢) كما يقضى القانون أيضا فى الجانب المادى يتمتع منتج التسجيلات الصوتية بالحقوق المالية الاستثنائية عن طريق الإتاحة العلنية لتسجيل محوتى بوسائل سلكية أو لاسلكية أو عبر أجهزة الحاسب الآلى أو غيرها من الوسائل.^(٣)

١ - م. ١٤٧ من القانون السابق. وانظر كذلك فى شأن استغلال المؤلف لمؤلفه، م. ١٥٠ من هذا القانون

٢ - م. ١٥٦/٢ من القانون السابق.

٣ - م. ١٥٧/٢ من القانون السابق.

ونطبقا لهذا فإن القانون يفصّل يمنع أى استعمال لمصنفات منتجو التسجيلات الصوتية بأية طريقة من الطرق بغير ترخيص كتابي مسبق منهم، ويعد بوجه خاص استغلالا محظورا في هذا المعنى نسخها أو تأجيرها أو البث الإذاعي لها أو إتاحتها عبر أجهزة الحاسب الآلى أو غيرها من الوسائل^(١).

معنى ذلك أن المصالح التى يحميها القانون في مجال الحاسب الآلى قد تكون مصالح أدبية، كما قد تكون مصالح مادية (مالية) ولقد أدى التطور التكنولوجي وانتشار استعمال الحاسوب في جميع مجالات الحياة إلى وضع برامج وخطط للحاق بالركب في عالمنا العربي. فذهبت بعض الدول العربية ومنها تونس إلى تبني مشروع اجتماعي أطلقت عليه اسم "لكل بيت كمبيوتر" وشجعت استعمال الانترنت في شتى المجالات وذلك إيماناً منها بالدور الذى تلعبه المعلوماتية وما سوف يكون لها من أثر مستقبلى على تقدم البلاد ورفيها. ونظرا لتعدد استعمالات الحاسوب والانترنت تعددت المصالح وتنوعت بتنوع المجالات التى يغطيها هذا النوع من النشاط البشرى الجديد المتجدد.

وانطلاقاً من اعتبار الحاسوب آلة مجردة وجب على المشرع حماية مالكه^(٢) من السرقة واتلاف برامجها، وهذه مصلحة مادية مباشرة، على المشرع حمايتها من خلال القانون الجنائي والمدني بما يسنه من قوانين تضمن عدم التعدي على الملكية الخاصة للحاسوب وبرامجها. كما قام المشرع بحماية هذه البرامج من خلال قانون الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وذلك حماية لها من أى تعدي حتى تضمن للفكر البشرى حقه في الاختراع والابتكار وبالتالي حقه في الكسب مما ينتج.

أما الانترنت فالمصالح التى يجب على المشرع حمايتها لا تعد، بل لنقل من الصعب على المشرع تغطيتها بالسرعة التى تنتشر بها. حيث تشمل المصالح المالية كسرقة الأموال،

١- م ١/١٥٧ من القانون السابق

٢- أ محمد محمد شا. المذبح السابق، ص ١٨ وما بعدها.

وحماية المصالح الاجتماعية من الاجرام المظم عبر الانترنت، وانتشار الدعاية والتعدى على الآداب العامة بما ينشر عبر الانترنت من أفلام إباحية وصور خلية. كما وجسب على المشرع حماية المصالح الوطنية والأمن القومى من التجسس والتهديد بانتهاك مواقع الانترنت الحساسة فى الدولة وتدميرها، بالإضافة إلى المصالح المادية والأدبية الخاصة التى قد يقع التعدى عليها عبر الانترنت من تهديد الأفراد فى أموالهم بالابتزاز والغش وانتهاءً بالتعرض إلى وجودهم ككل، أو التعدى على الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، وذلك بنسخ وإعادة استغلال ما ينشر عبر الانترنت من برامج للحاسوب أو منتج فى بحث. وعليه اقتضى توفير أقصى قدر ممكن من الحماية المدنية والجنائية لما يتداول عبر الانترنت من مصالح متنوعة وذلك للحد من الظاهرة الإجرامية فى مجال المعلوماتية وبرامج الحاسوب. وسوف نتناول ذلك بالمبحث التالى من هذا الفصل.

(المبحث الثاني)

(القوانين) (العلمية) (الثروية)

حماية (الثروة) (الفكرية) في مجال (المعلوماتية)

لقد نتج عن التقدم العلمى والتطور التكنولوجى ظهور الحاسوب وانتشار استعماله فى كافة مجالات الحياة وذلك نسبة لما يتمتع به الحاسوب من قدرات فائقة على التخزين والترتيب وإعادة العرض للمعلومات المتعددة. هذا وقد شمل هذا الاستخدام المجال الاقتصادى والعلمى والاجتماعى والسياسى والعسكرى وغيرها من المجالات المتنوعة وكنيجة حتمية أدى هذا التنوع فى الاستخدام إلى زيادة فرص الاعتداء على برامج الحاسوب وذلك بسرقتها، أو تزويرها أو إتلافها، أو استخدامها بدون وجه حق. وبناء عليه أصبحت هذه البرامج محلا لانتهاكات مدنية، وجرائم جنائية عديدة. ولما ساهم فى ارتفاع عدد هذه الجرائم وتنوعها انتشار شبكة الانترنت وتداخلها مع الحاسوب وبرامجه، حيث لا يمكن استخدام الانترنت بدون استعمال الحاسوب. وبناء عليه اقتضى الأمر توفير أقصى قدر ممكن من الحماية المدنية والجنائية لهذه البرامج وما يتداول من معلومات عبر الانترنت وذلك لئلا من هذه الظاهرة الاجرامية.

ولقد سارع فقهاء القانون لمعالجة هذه الظاهرة الاجرامية الجديدة المتجددة بدراسة وضع سن قوانين تكفل الحماية المدنية والجنائية الكافية للحد من التعدى على برامج الحاسوب وانتشار الجرائم المرتكبة عبر استخدام شبكة الانترنت.

وفى محاولة لمواكبة الركب العالمى حاولت الدول العربية كغيرها من الدول النامية معالجة هذه المشكلة ولو بصورة محدودة عبر سن تشريعات وقوانين تكفل الحماية المدنية والجنائية لبرامج الحاسوب والمعلوماتية

فقضى مصر أصدر المشرع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٤ الخامس بحماية حق المؤلف، ولا يعنى تأخر صدور هذا القانون حتى عام ١٩٥٤ أن سنه فى المؤلفين لم يكن

معترفاً بما في مصر، فلقد بذل القضاء المصري جهده في حماية تلك الحقوق منتهلها في ذلك بما استقر عليه من قواعد في الدول الأخرى وذلك في حدود المبادئ العامة. ولكن تلك الحماية القضائية كانت قاصرة على الناحية المدنية فحسب. فلم يكن هناك جزاء جنائي يوقع على من يعتدي على حقوق المؤلف، إذ القاعدة أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. كما أنه حتى في حدود الحماية المدنية، كانت الحاجة ماسة إلى إصدار تشريع خاص يفصل قواعد تلك الحماية حسماً لما قد ينشأ من خلاف في الرأي. فصدر هذا القانون بمدف حماية حقوق المؤلف مدنياً وجنائياً. وبالتالي حماية برامج الحاسب الآلي والانترنت والتي نص عليها في التعديل الوارد على هذا القانون، وهو القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢، ثم صدر القانون الجديد لحماية حقوق الملكية الفكرية^(١) ونص في المادة ١٨١ منه على ما يلي: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

أولاً: بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقاً لأحكام هذا القانون، أو طرحه للتداول بأية صورة من الصور بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

ثانياً: تقليد مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار مع العلم بتقليده.

ثالثاً: التقليد في الداخل لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي منشور في الخارج أو بيعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار أو تصديره إلى الخارج مع العلم بتقليده.

رابعاً: نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الانترنت أو شبكات المعلومات أو

١ - القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ والمصادر في ٢ يونه ٢٠٠٢ (الحرية الرسمية، العدد ٢٢ مكرر).

شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

خامساً: التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة ومعدة للتجاول على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سادساً: الإزالة أو التعطيل أو التعيب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سابعاً: الاعتداء على أى حق أدبي أو مالي من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون.

ويستخلص من هذا النص الوارد أعلاه أن ارتكاب أى فعل من الأفعال الواردة فيه، خاصة المتعلقة بمجال البحث، فإنه يبيح للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد المتهم، ويحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها عند ثبوت الدعوى، كما يفتح المجال للمتضررين بالمطالبة بالتعويض المدني واتخاذ الاجراءات وأساليب الحماية المدنية المقررة في قانون حماية حقوق المؤلف.

وفي الأردن^(٩) نص قانون حماية حق المؤلف رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢م في المادة (٥٩) منه على ما يلي:

(أ) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين:

١- كل من باشر بغير حق أحد الامتيازات المنصوص عليها في المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من هذا القانون.

١- راجع لظاهر فلبوي، المرجع السابق، ص ٩٩ .

٢- كل من يعرض للبيع مصنفًا مقلدًا أو نسخًا منه مع علمه بأنه مقلد أو يذيعه على الجمهور بأى طريقة كانت أو أدخله إلى البلاد أو أخرجه منها.

(ب) وفي حالة التكرار لأى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المدة يحكم على مرتكبها بالحد الأعلى لعقوبة الحبس، وللمحكمة في هذه الحالة الحكم بإغلاق المؤسسة التي ارتكبت فيها الجريمة لمدة لا تزيد عن سنة أو وقف ترخيصها لمدة معينة أو بصورة نهائية" وكما نصت المادة (٥٢) من ذات القانون على العقوبة بالغرامة لمن يخالف أحكام المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ من هذا القانون.

ويستخلص من هذا النص أن المشرع الأردني قد حرص على تجريم ومعاقبة كل من تعدى على حق الملكية الفكرية بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢م. كما سلك نفس المسلك المشرع التونسي^(١) في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٩م وذلك في الفصول ١٧٢ و ١٩٩ مكرر و ١٩٩ ثالثا. حيث جرم لأول مرة أفعال الزور التي قد تنشأ عن استعمال المعلوماتية.

أما في الغرب. فقد قام المشرع الفرنسي في وقت مبكر بسن تشريع يتناول هذا النوع من الجرائم، وذلك من خلال نصوص القانون رقم ١٩ لعام ١٩٨٨م الصادر في ٥ يناير ١٩٨٨م^(٢) حيث تناول هذا القانون بتجريم والمعاقبة على أفعال لها صلة بالتعدى على برامج الحاسوب والمعلوماتية. ونورد على سبيل المثال نص المادة ٢/٤٢٦ من هذا القانون وتقرأ كالتالي: "كل من دخل بطريق الفس أو مكث داخل نظم المعالجة الآلية للمعطيات أو جزء منه يعاقب بالحبس مدة تتراوح بين شهرين وسنة واحدة وبالغرامة التي تتراوح بين ألفين إلى خمسين ألف فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإذا نجم

١ - مجلة القضاء والنشر (فيغري، ٢٠٠٠) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد ٦٣، ١٩٩٩.

ص ١٢٧

٢ - محمد محمد شا، المراجع السابق، ص ٧٠

عن هذا الدخول محو أو اتلاف تشغيل هذا النظام فتكون العقوبة الحبس لمدة تتراوح ما بين شهرين أو سنتين والغرامة التي تتراوح ما بين عشرة آلاف إلى مائة ألف فرنك^(١).

وتطبيقا لهذا النص قضت محكمة جنج^(٢) مستأنف Aix-en-Provence فرنسا بإدانة أحد مندوبي شركة فرنسا للاتصالات عن جريمة الدخول غير المشروع إلى نظام المعالجة الآلية للمعلومات. كما اعتم كذلك المشرع الأمريكي بهذه الجرائم وأصدر في ١٠ أكتوبر ١٩٨٤م قانونا مستقلا بالمعلوماتية. وفي إحدى القضايا اعقلت الشرطة في ولاية نيو جيرسي بامريكا المتهم "ديفيد سميث" بتهمة التدخل في اتصال عام والتي يعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ إلى ١٠ سنوات وغرامة تصل إلى ١٥٠ ألف دولار^(٣). كما قضى القضاء الأمريكي بإدانة مهندس قد دخل عن طريق الانترنت بطريقة غير شرعية لنظام شركة "سليب نت" وسبب لها أضرارا يحتاج اصلاحها لمبلغ ٤٠,٠٠٠ دولار^(٤).

وعلى الصعيد الدولي فقد أبرمت عدة اتفاقيات دولية لحماية حقوق المؤلفين^(٥). فمنذ إنشاء الجمعية الأدبية والفنية في باريس سنة ١٨٧٨ بقصد رعاية حق المؤلف دوليا والدفاع عن حقوقه، توالى بعد ذلك المعاهدات الدولية في هذا الغرض، كمعاهدة بين في ١٨٨٦/٩/٩ والتي توالى بعدها مؤتمرات دولية بغرض توسيع نطاق حماية حق المؤلف، وفي عام ١٩٢٣ وجهت لجنة التعاون الفكرى في عصبة الأمم المتحدة دعوة إلى جميع الدول التي لم تشارك في معاهدة "برن" للانضمام إليها، عملا على المحافظة على حقوق أصحاب الفكر، وعندما أنشئت منظمة "اليونسكو" التابعة لأمم المتحدة، دعت إلى عقد معاهدة دولية في ١٩٥٢/٩/٦ بجنيف، وجاء في المادة الخامسة منها ما نصه "يشمل

١- د. جيل عبد الباقي الصغير، المرجع السابق، ص ٤٩.

٢- د. جيل عبد الباقي الصغير، المرجع السابق، ص ٤٩.

٣- د. جيل عبد الباقي الصغير، المرجع السابق، ص ٤٩.

٤- راجع في عرض هذه الاتفاقيات: د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ٨،

هامش ٢٠٣، ص ٢٨٤ وما بعدها. د. رضا وهدان، المرجع السابق، ص ٨٩ وما بعدها.

حق المؤلف الحق المطلق في عمل أو نشر أو إجازة عمل أو نشر تراجم المصنف الذى تنطبق عليه الحماية المقررة في هذه الاتفاقية". كما عقدت منظمة "اليونسكو" مؤتمرا آخر في روما وذلك في أكتوبر من عام ١٩٦٦، وكان من نتائج هذا المؤتمر أن قررت الدول التى شاركت فيه على حق المؤدى في الأداء العلنى بعد الموافقة الصريحة أو الضمنية من صاحب المصنف.

كما كانت هناك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، حيث نصت في مادتها الخامسة عشر على أن "١- تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد... (ج) في الانتفاع بحماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الانتاج العلمى أو الأدبى أو الفنى الذى يقوم هو بتأليفه". كما نصت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والمعروفة باسم اتفاقية تريس TRIPS دور كبير في حماية الحقوق المعنوية والمادية للمؤلف، حيث التزمت الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية على ضمان اشتغال قوانينها الوطنية لاجراءات ونصوص كفيلة بحماية حقوق الملكية الفكرية. وانزال العقوبة بمن يتعدى على هذه الحقوق، واتخاذ الاجراءات والاساليب التى تكفل التعويض عن الضرر والحد منه.

ثم كانت - أعير - الاتفاقية الدولية في المجال الاقتصادى، والمساء باتفاقية "الجات" والتي بدأ تطبيقها في مجال الملكية الفكرية في الأول من يناير ١٩٩٦، حيث وضعت بعض الوسائل لحماية الملكية الفكرية بما يضمن حقوق كافة الأطراف.

وهكذا نجد أن هناك اتفاقيات دولية عديدة نادت بحماية حقوق المؤلفين الأدبية والمادية، ومنذ إنشاء المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية WIPO^(١) فإنها تقوم بدورها الفعال في حماية حقوق المؤلفين. وبسط سلطاتهم على مؤلفاتهم.

١ - تأسست هذه المنظمة بموجب اتفاقية تم توقيعها في اسكهولم في ١٤ يولم ١٩٧٦. راجع في نشأتها وأهدافها: الخامس/ ياسر محمد حسن، ماهية الملكية الفكرية والمعلومات الدولية الى تدبر حابسة الملكية الفكرية، الخامس، العدد الأول، ٢٠٠١، ص ٥٨٣.

وغنى عن البيان أن نطاق هذه الحماية في القانون المصري يشمل المصريين والأجانب من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين ينتمون إلى إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ومن في حكمهم^(١).

هذا من حيث الأشخاص. ومن حيث الموضوع نجد أن نطاق الحماية يشمل كافة المصنفات الأدبية والفنية المنصوص عليها في المادة ١٤٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢^(٢).

لكن نجد أن حماية الملكية الفكرية في مجال الانترنت لم تخلو من الصعوبات نسبة للصفة الخاصة التي تتصف بها الانترنت، وسوف نتعرض في البحث التالي من هذا الفصل للصعوبات التي تواجهها حماية الملكية الفكرية في مجال الانترنت.

١ - م. ١٣٩ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد، رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

٢ - تناولت هذه المادة ثلاثة عشر مصفاً مختلفاً مشمولاً بالحماية في المادتين ٨٢ و٨٣ من القانون

المبحث الثالث

الصعوبات التي تواجهها حماية الملكية الفكرية

في مجال الانترنت

لقد ساهم ظهور الانترنت في تسير عملية تبادل المعلومات بين العلماء والباحثين ورجال الأعمال وطلبة العلم. لكن هذا النشاط قد اتسع ليشمل كافة المجالات وجميع فئات المجتمع من مثقفين وبالغين وأطفال ونساء ورجال وفقراء وأغنياء. فانتسج مجال التبادل ليشمل المعلومات والمنتج الفني والسلع والأفلام وبرامج الحاسوب وغيره.. فأصبح من السهل على مستخدم الانترنت وهو قابع في مكتبه وراء جهاز الحاسوب تصفح الكتب والمجلات والاستماع إلى مختلف الأغاني المشهورة على الشبكة. كما يمكنه مشاهدة الأفلام السينمائية ومتابعة مباريات رياضية وأخبار تبث مباشرة عبر الانترنت. هذا ويمكن للمستخدم تخزين برامج موجودة على الشبكة دون دفع ثمنها. وقد يتمكن بعض المهرة من مستخدمي الانترنت في حل رموز وشفرات كلمات سر الغير ودخول مواقعهم وسرقة ما فيها من برامج ومعلومات قد تكون ذات أهمية اقتصادية.

كل هذه الأفعال إذا تمت بدون موافقة صاحب المواقع المخترقة والمعتدى عليها تعد أفعالاً يجرمها القانون ويعاقب فاعلها بموجب قوانين الملكية الفكرية والقانون الجنائي. لكن إلى أي مدى يمكن تطبيق هذه القوانين؟

لقد حاولت التشريعات الوطنية المختلفة تطويع قوانين الملكية الفكرية لتستوعب التكنولوجيا الحديثة التي أطلت علينا مع ظهور الحاسوب والانترنت. ورغم هذه المحاولات الجادة لوضع ضوابط وتنظيم قانوني للانترنت بقيت هناك بعض الصعوبات نسبة للمعطيات والأسباب التالية: (١)

١ - د محمد محمد شتا، المرحح السابق، ص ٩٧ وما بعدها د محدث ومضان، المرحج السابق،

١- إن مبدأ شرعية الجريمة والعقوبة والذي ينص على أن "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص". قانون قد أكدت عليه جميع الدساتير والتشريعات الحديثة. وعليه لا نستطيع أن ننفي صفة الجريمة على فعل ما إلا إذا كان هناك نص سابق وقوعه يجرم مرتكبه ويفرض له عقوبة. وعليه نجد أنه من الصعب على المشرع التنبؤ بما سوف يستحدث من جرائم لا يعرفها مسبقا ولا يمكنه توقعها نسبة لصعوبة المادة وسرعة تغيرها وبروز امكانيات جديدة لارتكاب جرائم حديثة.^(١)

٢- قلة وجود مراجع قانونية متخصصة في الموضوع باللغة العربية وذلك نسبة لحدائث الموضوع وقلة الدراية الفنية والخبرة بهذا الجانب من النشاط المعلوماتي.

٣- أن قواعد الاختصاص في القانون الجنائي تمثل عقبة في تجريم الفعل وإيقاع العقوبة على المتهم في حالة اثبات الجريمة. وذلك يرجع لطبيعة الجريمة من حيث المكان والزمان إلى جانب القواعد القانونية المطبقة حيث قد يقوم شخص ما بفعل عن بعد وبصفة موقوتة ويزيل جميع الأدلة والآثار التي قد تثبت التهمة عليه.

٤- أن جمع الأدلة في هذا النوع من الجرائم من الصعب القيام به، حيث يصعب متابعة آثارها أو عدم وجود الاتفاقيات التي تمكن من متابعة المجرم ومحاكمته.^(٢)

٥- إن جرائم الانترنت تتطور وتغير مع التطور الذي يحصل للانترنت حيث لا تشقق شمس يوم جديد إلا وحلت لنا معها كما هائلا من المستجدات في ميدان المعلوماتية، لما يتطلب من فقهاء القانون مجهودا لا طاقة لهم به لمواكبة السرعة الهائلة التي تنمو بها الانترنت وتنوع بها جرائم مستجدة.

١- د. رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٥٧٢.

٢- د. أحمد حسام طه تمام: الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ١٦٠.

الفصل الرابع

مدى كفاية العقوبة المقررة لجرائم التعدي على الملكية الفكرية فى مجال الحاسب والانترنت

تمهيد وتقسيم

حاول واضعو القانون الحد من التعدي على الملكية الفكرية فى مجال الحاسب الآلى والانترنت، وذلك عن طريق وضعهم لعقوبات لهذا التعدى، فما من قانون وضع لحماية الملكية الفكرية أو تعديل له — على نحو ما ذكرنا آنفاً — إلا وقد نص على عقوبة — سواء كانت مدنية أو جنائية — لمن يقوم بالاعتداء على حق المؤلف فى هذا المجال، باعتبار أن حقه على مصنفه — أيا كان نوعه — من قبيل ملكيته الفكرية لهذا المصنف، له عليه حقه الأدبي والمادى، ومن ثم فله وحده حق تقرير نشره، كما له وحده حق استغلاله عن طريق نشره أو تسجيله أو بثه — على نحو ما أسلفنا أيضاً .

بيد أن التعدي على الملكية الفكرية فى مجال الحاسب الآلى والانترنت تعددت وتنوعت، فلم يقتصر الأمر فى مجال الحاسب الآلى على المشكلة التقليدية الرئيسية التى تتضمنها أغلب منازعات الملكية الفكرية، وهى حماية صاحب الفكرة المبتكرة، بل إن العمل طرح مشكلات عديدة فى هذا الصدد منها على سبيل المثال: تقليد هذه الأفكار . بل وتسجيلها وبثها دون معرفة بالقلد أو المزيف لهذه الأفكار، وكثيراً ما تطرح بالأسواق أشرطة مغلطة (CD) لا تمت إلى أصل المنتج بصلة، بالرغم من التحذير الشديد على الإنتاج الأصلي لهذه الأفكار من أى تقليد أو تسجيل دون إذن المؤلف صاحب الفكرة. ولكن هذا التحذير لم يجد من ينصت له، فتكثر الأعمال الفكرية فى الأسواق دون معرفة صاحب الحق بها من المقلد. ومن هنا تكمن صعوبة مواجهة وحماية حقوق الملكية الفكرية فى هذا المجال، وذلك مهما تناولت القوانين من عقوبات وادعة للحد من خطورة التعدي

على الملكية الفكرية في مجال الحاسب الآلي، وهي الصعوبات التي تحدثنا عنها سابقا في مجال التحقيق وجمع الأدلة والإثبات، وأيضا الصعوبات التي تواجهها حماية الملكية الفكرية في هذا المجال.

ولا يقل الأمر خطورة في مجال الانترنت، حيث تتطلب حماية الملكية الفكرية في هذا المجال حماية صاحب الفكرة المتكررة من عمليات كثيرة أهمها التقليد أيضا ونسخ الأفكار المنشورة وبثها وتوزيعها، بل إن الواقع العملي يطرح عددا من المشكلات لا يتصور حدوثها إلا في مجال الانترنت منها على سبيل المثال: أن من يسرق في تسمية موقع على الشبكة فإنه يكون صاحب الحق فيه، وهي الفكرة التي يعبر عنها باللغة الفرنسية Premier Arrivé, Premier Servi، وقد ثارت المشكلة عندما تبين أن تسمية الموقع غائل الاسم التجاري لاحدى الشركات، ولكن الاتجاه العام في كل من المحاكم الفرنسية والأمريكية قد رجح مصلحة صاحب الاسم التجاري^(١).

هذا فضلا عن عمليات القرصنة الفكرية التي تظل علينا كل يوم، حيث يتم سرقة برامج الحاسب الآلي المطورة، ثم يقومون بنسخها أو فك رموزها ثم ترويجها دون إذن أو حق، بما يلحق خسائر كبيرة بالشركات وأصحاب البرامج الأصلية أو واضعيها وأصحاب الحقوق الفكرية عليها.

وتشير أرقام القرصنة في العالم إلى الحقائق الآتية:

- (١) أن نسبة القرصنة في فرنسا تصل إلى ٦٦% من حجم المبيعات، وفي بريطانيا وألمانيا ٤٩%، وفي أمريكا ٣٥%.
- (٢) تزيد نسبة القرصنة في دول شرق آسيا ودول الشرق الأوسط تصل إلى ٩٠%.

١ - راجع في ذلك :

T.G.I Paris, 25 mai 1999; T.G.I Nanterre, ordonnance de refere, 16 septembre 1999, Gazette du palais, vendredi 7, Samedi 8 Janvier 2000 p. 10 : Gazette du palais, - 29, Jeudi, 30 Juillet 1998 p. 18 et s.

(٣) تفقد الخسائر الناتجة عن القرصنة في ١١ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بمبلغ ٦٦٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤م.

وفيما يلي بيان بحجم الخسائر في محل المبيعات في معظم الدول العربية.

- مصر: ٨٤,١ مليون دولار بنسبة ٩٣%.

- السعودية: ٨٢,٣ مليون دولار بنسبة ٩٠%.

- الامارات: ٥٤,٤ مليون دولار بنسبة ٩٩%.

- الكويت: ٢٥,٤ مليون دولار بنسبة ٩٨%.^(١)

من هذا كله يتضح مدى الحاجة إلى وضع عقوبات رادعة لهذه الجرائم التي تعد انتهاكا صارخا للملكية الفكرية في هذا المجال. وهذا ما سعى إليه واضعو قوانين الملكية الفكرية المتعاقبة والمعدلة، سواء كانت هذه العقوبات مدنية - وهي أصل مجال بحثنا، أو جنائية، أو كانت عقوبات تكميلية. غير أننا مازلنا نجد صعوبة في تطبيق هذه العقوبات نظرا للخصوصية التي تتم بها جرائم الحاسب والانترنت عموما، مما يجعلنا نقرر قلة أهمية هذه العقوبات، ليس لكونها غير رادعة، ولكن لصعوبة تطبيقها. ولهذا فسوف أقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

البحث الأول : الجزء المدني

المبحث الثاني : العقوبة المدنية

المبحث الثالث : العقوبات التكميلية

المبحث الرابع : صعوبة تنفيذ العقوبات في جرائم الحاسب الآلي والانترنت

١ - راجع في هذه الإحصائيات د. عبد الرحمن بن محمد، الانتهاك المعرفي، السكود، ج ١، العدد ١، مجله العبد

الدراسة، عدد ٤٥٩، سنة ١٩٩٦، ص ٣٥. ولا حظ أن هذه الإحصائيات تعود إلى عام ١٩٩٤، على مسر ذلك

حيث - اننا - من الملاحقة التمهيدية لكل شيء

المبحث الأول

الفصل الأول

تمهيد وتقسيم :

لقد راعى واضعو قوانين الملكية الفكرية حماية هذه الملكية عن طريق وضع عقوبات رادعة لكل من يحاول أن يتعدى عليها. ولقد سلك المشرع الوضعى فى سبيل ذلك شق الطرق لكى يردع المخالفين لأحكام قوانين الملكية الفكرية عموما. فنص على إجراءات تحفظية تهدف إلى عدم استمرار الضرر على المعتدى عليه، كما نص على عقوبات مالية (مويض) فى حالة حدوث الضرر فعلا. ولهذا فإننا سوف نتكلم فى هذا المبحث عن هذه الإجراءات التحفظية، وعن العقوبات المالية وذلك فى مطلبين متالين على النحو التالى:

المطلب الأول

الإجراءات التحفظية

اعتبر البعض ^(١) بداية أن هذه الإجراءات التحفظية بمثابة التنفيذ العيني لحق المؤلف في تقرير نشر مؤلفه، والحقيقة أن هذا الاعتبار مناف تماماً للصواب، فالتنفيذ العيني ما هو إلا تنفيذ عين ما التزم به المدين، وذلك متى كان التنفيذ العيني ممكناً ^(٢) وهنا نجد أن هذا التنفيذ العيني غير ممكن، لأن عملية التقليد للمصنفات وسرقتها، ثم بثها ونشرها والتصرف فيها تتم دون سيطرة عليها، مما يجعل التنفيذ العيني أمراً غير ممكن ولهذا يلجأ في مثل هذه الحالات إلى التنفيذ بمقابل "التعويض".

ولقد نص المشرع المصري على هذه الإجراءات التحفظية في المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف الملغى ^(٣)، ثم عاود ونص عليها بالمادة ١٧٩ من القانون الجديد، حيث جاء نص هذه المادة على النحو التالي:

"الرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على طلب ذي الشأن، ومقتضى أمر يصدر على عريضة، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية أو غيرها من الإجراءات التحفظية المناسبة. وذلك عند الاعتداء على أى من الحقوق المنصوص عليها من هذا الكتاب:

١ - إجراء وصف تفصيلي للمصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي.

١ - د. رضا وهداد، المرحح السابق، ص ١٠٤.

٢ - د. سمير تايه، د. محمد حسن مصور، القانون والالتزام، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧، ص ٢١٩.

٣ - أُلغى هذا القانون، ثم حلت نص المادة الناجية من قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة

٢- وقف نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو عرضه أو نسخه أو صناعته.

٣- توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي الأصلي أو على نسخه، وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو استخراج نسخ منه بشروط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي.

٤- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية.

٥- حصر الايراد الناتج عن استغلال المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي وتوقيع الحجز على هذا الايراد في جميع الأحوال.

ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بئدب غير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة.

ويجب أن يرفع الطالب أصل الراجع إلى المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له*.

ويلاحظ أن هذه المادة قد قررت بعض الإجراءات التحفظية التي تهدف إلى إيقاف الضرر الواقع فعلا على المعتدى عليه في هذا المجال، وتمثل هذه الإجراءات في البند ١ ، ٢ ، ٤ من هذه المادة. حيث قرر المشرع المصري - في حالة وقوع اعتداء على حق محمي وفقا لهذا القانون - اجراء وصف تفصيلي للحق المعتدى عليه، وذلك بهدف تحديد نوع هذا الحق ومعرفة صاحبه ومضمونه، وهو إجراء قصد منه التوطئة لوقف الضرر. (١) كما قرر المشرع أيضا وقف نشر المصنف محل الحق المعتدى عليه، وإثبات واقعة الاعتداء

١- د رضا وهدان، المرجع السابق، ص ١٠٥

على الحق محل الحماية، وذلك تمهيدا لعرض الأمر على المحكمة المختصة بأصل النزاع، وهي قد تكون غير المحكمة الابتدائية التي كانت مختصة بهذا النزاع في القانون الملغى. ولرئيس المحكمة المختصة بهذا النزاع أن يتخذ كافة الإجراءات التحفظية سواء الواردة بنص هذه المادة، أو أية إجراءات تحفظية أخرى يراها مناسبة لحماية حق المؤلف في هذا الشأن، سواء تعلق الأمر بعملية تقليد للمصنف أو استنساخه أو سرقته، وذلك بأن يتم الحجز في مواجهة المحجوز لديه بناء على طلب صاحب المصنف أو ورثته^(١).

كما قررت هذه المادة أيضا بعض الإجراءات التحفظية التي قصد بها عدم استمرار الضرر الواقع فعلا، وتمثل هذه الإجراءات في البند ٣ ، ٥ من المادة المذكورة، حيث يكون لرئيس المحكمة المختصة بناء على طلب ذوى الشأن ومقتضى أمر يصدر على عريضة أن يوقع الحجز على المصنف الأصلي أو نسخه، ومنها في هذا المجال ديسكات الحاسب الآلى أو ما يسمى بالأشرطة المغنطة (CD)، وكذا جميع المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو الأداء، بشرط أن تكون هذه المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر هذه المصنفات المعتدى عليها، وإلا كان الحجز بغير حق إذا كانت هذه المواد تستعمل في غيرها، اللهم إلا إذا ثبت أقما، بالرغم من صلاحيتها للاستعمال في غيرها، لا تستعمل إلا فيها، كما يجوز لرئيس المحكمة المختصة أيضا أن يقوم بحصر الإيراد الناتج عن عملية السطو على المصنف والاعتداء على حق مؤلفه وتوقيع الحجز على هذا الإيراد في جميع الأحوال. ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بتدب غير أو أكثر لمعاونة الشطر المكلف بتنفيذ الحجز التحفظي هذا، كما له أن يفرض على طالب الحجز ابداء كفالة مناسبة.

ومضى صدر الأمر بالحجز التحفظي من رئيس المحكمة المختصة كان لصاحب المصلحة، المؤلف أو ورثته، أن يرفع أصل النزاع إلى المحكمة. وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الأمر بالحجز التحفظي، وإلا زال كل أثر له، وبالنسبة لبعود كل شئ إلى ما

١ - د. حمدي عبد الرحمن، فكرة الحق، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ١٥٧.

كان عليه، فيظل الحجز ويعد النشر والعرض كما كان قبل صدور الأمر بالحجز والابقاف من قبل رئيس المحكمة المختص.

يبد أن هذا القانون قد أعطى لنوى الشأن في عملية الحجز التحفظي هذا، الحق في التظلم إلى رئيس المحكمة الأمر بالحجز والابقاف للنشر، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الأمر أو اعلاجه حسب الأحوال، باعتبار أن الأمر على عريضة بمثابة حكم، غير أنه لا يحسم خصومة قضائية كالأحكام، يجوز التظلم منه — طبقا لقواعد قانون المرافعات — أمام رئيس المحكمة الأمر، إذا أوجب الطالب إلى طلبه، أما إذا رفض الطلب كان له أن يتظلم للمحكمة التابع لها القاضي الأمر^(١).

ويكون التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الأمر أو اعلاجه على حسب الأحوال. ولرئيس المحكمة المختص — بعد سماع أقوال طرف الدواع — سلطة تأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً أو تعيين حارس مهمته إعادة نشر المصنف أو استخراج نسخ منه، على أن يودع الايراد الناتج عن إعادة النشر خزنة المحكمة إلى أن يفصل في أصل الدواع^(٢).

هذا وقد اتفقد البعض^(٣) مملك المشرع في عملية الإبداع هذه، ويرون — ونحن معهم — أن الإبداع يطر به صاحب المصنف ضرراً بالغاً، إذ أن غاليته يحتملون على التأليف كمصدر دخل أساسي لهم في هذه الحياة، وقد يطول أمد النزاع طويلاً لحسم الدواع القائم في هذا الشأن، كما يصيب أصحاب هذه الحقوق بأضرار بالغة، وكان الأجدي

١- راجع في ذلك، د. عبد العزيز خليل بديوي، قواعد المرافعات والقضاء في الإسلام، دار الفكر العربي، ص ٤٦٨ وما بعدها.

٢- م. ١٨٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

٣- د. حسام لحقي، حق الأداء المطلق للمصنفات الموسيقية، دراسة مقارنت في القانونين المصري والفرنسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٨٣ وما بعدها.

بالمشرع المصرى أن يسلك فى ذلك مسلك المشرع الفرنسى، حينما قضى بأن يؤدى للمؤلف مبلغا من المال المحجوز عليه فى صورة نفقة ذات طبيعة معيشية.

ويلاحظ أن هناك اجراء تحفظيا آخر قصد به المشرع معرفة أصحاب الحقوق ومؤلفاتهم على وجه الدقة، حتى لا يدعى البعض أنه صاحب الحق فى مؤلف ما زورا وبهتانا، فالزعم ناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات والتسجيلات الصوتية والادارات المسجلة والبرامج الاذاعية بالتضامن فيما بينهم بايداع نسخة منها أو أكثر بما لا يتجاوز عشرة. ويصدر الوزير المختص قرارا بتحديد عدد النسخ أو نظائرها البديلة، مراعى طبيعة كل مصنف، وكذا الجهة التى يتم فيها الإيداع.

ولا يترتب على عدم الإيداع المساس بحقوق المؤلف المنصوص عليها فى القانون. على أن يعاقب كل من يخالف هذه الاحكام بغرامة لا تقل عن ألف جنيه، ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف لم يتم إيداعه، وذلك مع عدم الاعلال بالالتزام بالإيداع .

وبهدف المشرع من وراء ذلك إلى التثبت من أصحاب الحقوق ومعرفتهم عند الرأع عليها بأى طريقة من طرق الرأع، وغنى عن البيان أن مثل هذا الاجراء التحفظى مفيد جدا فى عملية الاثبات، جذا لو كان هذا الحكم منطبقا على برامج الحاسب الآلى والمعلوماتية الصادرة عن الانترنت، وأرى أن المشرع جانبى الصواب فى عدم النص على ايداع هذه البرامج كغيرها من المصنفات التى نص عليها، باعتبار أن هذه البرامج ما هى إلا حقوق ينطبق عليها قانون حماية الملكية الفكرية كغيرها. فضلا عن أن ايداع نسخ من ابتكارات هذه البرامج يجعلنا نتثبت من صاحب الفكرة، ومن ثم العمل على حمايته إذا ما اعتدى عليها خامة وأن الاثبات فى هذه الحالة سيكون سهلا مبسرا.

المطلب الثنى

الجزاء المدنى (الاتلاف أو التعويض)

تأتى العقوبات المالية كوسيلة لتعويض الجنى عليه عما أصابه من ضرر، من جواء الافتئات على مصنفه، أو ما فاتته من كسب.

وروفقا للقواعد العامة، فإنه يلزم لقيام المسؤولية التقصيرية توافر عناصرها الثلاثة وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية، وهذه هى القواعد العامة فى المسؤولية التقصيرية عموما، حيث أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم مرتكبه بالتعويض.^(١)

هذا وقد تقوم المسؤولية المدنية فى حالة الاعتداء على حق المؤلف إلى جانب مسئولته الجنائية، وذلك إذا ما اقترن الاعتداء بسوء نية المعتدى، أو تقوم المسؤولية المدنية وحدها إذا كان حسن النية عن انتهاكه لحقوق المؤلف.

ويمثل الخطأ المدنى فى مجرد الاعتداء على حق المؤلف، سواء تمثل هذا الاعتداء فى تقليده، أو استغلاله دون إذن من صاحبه أو ورثته بأى صورة من صور الاستغلال. ومعيار ذلك هو الاخلال بالواجب القانونى العام، القاضى بعدم الافتئات على حق المؤلف، وهذا الاخلال هو الخطأ فى مجال المسؤولية التقصيرية، حيث أن الالتزام القانونى فى هذا الشأن هو دائما التزام يبدل عناية، وهو أن يحفظ الشخص فى سلوكه البقطة والتبصر حتى لا يضر بالغير. فإذا انحرف عن هذا السلوك الواجب وكان عنده القدرة على التمييز والادراك، كان هذا الانحراف خطأ يستوجب مسئولته التقصيرية.^(٢)

كما يتمثل الضرر فى تقيوت كسب مادى مشروع، أصاب صاحب المصنف بضرر مادى، قد يكون هو الغاية من قيامه بالتأليف. وهذا الضرر قد يكون ماديا يصيب

١ - انظر م. ١٨٤ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

٢ - م ١٦٣ مدنى مصرى، م ١٢٨٢ مدنى فرسى.

المضرور في جسمه أو ماله، كما قد يكون أديا يصيب المضرور في شعوره أو أفكاره. ويجب أن يكون هذا الضرر عمقا سواء كان متوقعا أو غير متوقع، ولذا فإن الفقه والقضاء يتفقان على ضرورة إثباته^(١).

وبجانب الخطأ والضرر فإنه يجب أن تنهض رابطة السببية بينهما حتى تقوم المسؤولية المدنية للمعتدى في هذا الشأن، وبمجرد توافر العناصر الثلاثة فإن مسؤولية المعتدى تكون قائمة، ومن ثم يصين الحكم عليه بالعقوبة المدنية وهي التعويض.

يبد أنه في هذا الشأن يجوز للمؤلف أو من يخلفه رفع الدعوى أمام القضاء المدني، أو الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي، وذلك عند نظره للدعوى المتعلقة بجحة الصدى^(٢).

هذا ويلاحظ أن الجزء المدني — والذي نعالجه — كان منصوبا عليه في قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤، حيث كان للمؤلف — إذا اعتدى على حقه — أن يطلب وقف هذا الاعتداء، وإزالة آثاره، مع تعويضه عما يكون قد أصابه من ضرر نتيجة هذا الاعتداء، وقد قرر المشرع المصري امتيازاً للدين التعويضي المقضى به على صافي ثمن بيع الأشياء والمبالغ المحجوزة (م ٣/٤٥ من هذا القانون)، حيث يقدم به على حقوق الدائنين الآخرين، عما المصروفات القضائية، ومصروفات الحفظ والصيانة^(٣).

١- د. رضا وهدان، المرجع السابق، ص ١٠٩، وانظر: المنشور أنور العمروسي، التعليق على نصوص القانون المدني المعدل، دار الطبوعات الجامعية، ١٩٨٣، ج ١، ص ٤٦٨.

٢- المنشور أنور العمروسي، المرجع السابق، ص ٤٧١. وانظر: نقض جنائي في ١٣/٣/١٩٥٦، مجموعة الكتب القنى، السنة ٢، ص ٣٣٠. نقض مدني ١٩٦٧/٦/٢٢، مجموعة المكتب القنى، السنة ١٨، ص ١٢٠٦. د. رضا وهدان، المرجع السابق، ص ١٠٩ والمراجع التي أشار إليها بالهامش رقم ١٤٧.

٣- د. المسعودي، المرجع السابق، ص ٤٣. د. حدى، عد الرخص، المرجع السابق، ص ١٥٩.

وفيما يتعلق بوقف الاعتداء وإزالة آثاره نجد أن المادة ٤٥ من هذا القانون أجازت للمحكمة المطروح أمامها النزاع - بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه - أن تأمر بإتلاف نسخ أو صور المصنف الذي تضمن نشره اعتداء على حق المؤلف، أو أن تأمر بتغيير معالمها، وكذلك المواد التي استعملت في نشر المصنف، شريطة ألا تكون صالحة لعمل آخر - كما أسلفنا -

ويعتبر الحكم بالإتلاف في هذه الحالة الهدف منه هو إزالة آثار الاعتداء وعدم إمكان تداول المصنفات المقلدة بين الجمهور، ويتم هذا الإتلاف على نفقة المحكوم عليه، ويعد الإتلاف في هذه الحالة هو التنفيذ العيني لجبر الضرر الحاصل.

غير أن المشرع المصري قد رأى في بعض الحالات عدم اللجوء إلى التنفيذ العيني بإتلاف أو عدم عرض المصنف، ولجأ إلى التعويض، وذلك عندما يكون حق المؤلف سينقضي بعد فترة تقل عن سنتين ابتداء من صدور الحكم، حيث يجوز للقاضي في هذه الحالة أن يحكم بالتعويض بدلا من التنفيذ العيني بالإتلاف أو إيقاف عرض المصنف المتعدى عليه في شخص صاحبه، وذلك بشرط عدم الإخلال بحقوق المؤلف في هذا الشأن، ويجوز للمحكمة أن تسبّل الحكم بشيئ الحجز التحفظي على المصنف وفاء لما تقتضيه به للمؤلف من تعويضات بالحكم بالإتلاف أو تغيير المعالم.

وعلة الحكم بالتعويض في هذه الحالة يكمن في أن الإتلاف لن يجدي منه نفعا للمضرور، بل قد يؤدي إلى صعوبة الحصول على التعويض في حد ذاته، فالسلطة إذن تقديرية للمحكمة، فيجوز لها الحكم بالإتلاف أو الحكم بالتعويض وفقا لما يراه القاضي مناسبا في هذا الشأن للمضرور

ولقد حكم القضاء الأمريكي في قضية بين شركة Desktop Sales, Inc وشركة IBM^(١) بواشنطن في ١٩ نوفمبر ١٩٩٨م بالتعويض. حيث استعملت الشركة الأولى العلامة التجارية للشركة الثانية وقامت بوضعها على صناديق لتسويق قطع غيار كبيوتر ليست من صنع الشركة الثانية، وعليه حكم القضاء في أمريكا بتعويض هذه الشركة بمبلغ ٣٣٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي.

1- U.S Department of Justice Washington D.C.<http://www.cybercrime.gov/desktop.htm>.

المبحث الثاني

العقوبة الجنائية

نظرا لخطورة وجسامة الجرائم المرتكبة على حق الملكية الفكرية عموما، ومنها جرائم الحاسوب والانترنت فقد حددت التشريعات المخلفة التي وضعت لحماية حقوق المؤلفين عقوبات جنائية لردع المعتدين على هذه الحقوق، وتفاوتت هذه العقوبات من قانون إلى آخر، وذلك نظرا للأهمية المضطردة لحماية حقوق الملكية الفكرية. فمثلا كانت العقوبة في ظل القانون المصري هي الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه لكل من اعتدى على حقوق المؤلفين بالنشر أو الاستغلال دون إذن من المؤلف، وكذا من باع مصنفًا مقلدا، أو قلّد في مصر مصنفات منشورة بالخارج، وفي حالة العودة يحكم على المعتدى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ٣٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.^(١)

ثم شدد المشرع المصري من هذه العقوبة في التعديل الوارد على هذا القانون ونص صراحة على عقوبة الحبس، كما شدد في العقوبة إذا تعددت المصنفات محل الجريمة. وفي حالة العود ألزم المشرع المصري القاضي بالجمع بين العقوبة السالبة للحرية والغرامة معا، ولم يترك له مجال الاختيار بين الحبس والغرامة كما كان الحال عليه في العقوبة السابقة.^(٢)

ثم شدد أخيرا من هذه العقوبة وذلك بالنص عليها في المادة ١٨٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ حيث بدأ المشرع في هذه المادة بقوله: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة

١- م. ٤٧ من قانون حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

٢- د. عفيفي كامل عفيفي، المرجع السابق، ص ٨٥ وانظر م ١/٤٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة

أشد في قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية . . . ثم أورد الجرائم المعاقب عليها في هذه المادة في سبع بنود، وفي نهاية المادة ذكر المشرع المصرى أن العقوبة تعدد بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة.

وفي حالة العود تكون العقوبة هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه.

ويلاحظ على هذا القانون أنه شدد من العقوبة عما كان عليه الأمر سابقا، وذلك محاولة منه للتغلب من جرائم الحاسوب التي كثرت في الآونة الأخيرة. حيث جعل عقوبة التعدي على حقوق الملكية الفكرية في هذا المجال هي الحبس إلى جانب الغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين بعد زيادة مدة الحبس إلى شهر، وزيادة الغرامة إلى خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز العشرة آلاف جنيه. ثم شدد العقوبة أيضا في حالة التعدد محل الجريمة، حيث تعدد العقوبة بتعدد محل الجريمة، ومرة أخرى شدد من هذه العقوبة في حالة العود الجنائي إلى مثل هذه الجرائم حيث جمع بين الحبس والغرامة في الحكم مع زيادة مدة الحبس إلى ثلاثة أشهر بعد أن كانت شهرا واحدا، وزيادة الغرامة إلى عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على الخمسين ألف جنيه بعد أن كانت من ٥-١٠ آلاف جنيه، فضلا عن عدم الاختيار بينهما من جانب القاضي الجنائي.

ونحن نرى أن هذه العقوبة مناسبة جدا للردع العام. ولكن المشكلة ليست في ردع العقوبة من عدمه بل المشكلة تكمن أساسا في صعوبة تنفيذ العقوبة. على نحو ما سيبين في البحث الأخير من هذا الفصل.

كما عالج المشرع الفرنسي بموجب الفقرة الثانية من المادة ٤٦٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ جرائم المعلوماتية ونص على الآتي:

كل من ولج أو مكث في نظام المعالجة الآلية للبيانات أو في جزء منه بطريق الغش يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين شهرين وستة والغرامة التي تتراوح بين ألفين وخمسين ألف فرنك أو بإحدى العقوبتين ... ثم عاود وشدد من هذه العقوبة حيث قضى بأن كل من جمع بيانات اسمية بوسيلة غير مشروعة ، أو قام بأجراء معالجة آلية للبيانات بدون موافقة المعتدى عليه يعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة مليون فرنك. أما المشرع السويدي فقد جرم كل من توصل إلى نظام المعلومات بصورة غير مشروعة ونص على معاقبة الجاني بالغرامة أو بالحبس لمدة لا تزيد على ستين وذلك بمقتضى المادة ٢١ من قانون البيانات الصادر في عام ١٩٧٣م.^(١)

وسوف نورد فيما يلي بعض الحالات لأحكام صادرة في قضايا جنائية تعلقـت بجرائم الحاسوب والانترنت:

١- لقد حكم القضاء الأمريكي عام ١٩٨٨ على الطالب موريس بالوضع ثلاث سنوات تحت المراقبة والقيام بعمل لمدة ٤٠٠ ساعة في خدمة المجتمع وغرامة مقدارها ١٠٠٥٠ آلاف دولار أمريكي، بالإضافة إلى تكاليف وضعه تحت المراقبة، وأيدت الحكم المحكمة الاستئنافية^(٢). كما قطعت محكمة نيويورك بتاريخ ١٣/٦/٢٠٠١ م ضد جيوس أو كينلو بستين وثلاثة أشهر سجن في قضية دخول موقع شركة RCS واتلاف قاعدة معلوماته، مما سبب للشركة خسارة تقدر بـ ٦٠٠٠٠ دولار، ونظرا لاستعماله مهاراته في علم الحاسوب شددت المحكمة في العقوبة بتفريعه بـ ٩٦٣٨٥ دولار كتوبيض لشركة RCS^(٣).

١- د عفيفي كامل عفيفي، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

٢- د مدحت رمضان ، المرجع السابق، ص ١٢.

3- US Department of Justice New York. <http://www.cybercrime.gov/OngoingSent.htm>

٢- وفي مجال قضايا التعدي على الملكية الفكرية حكم القضاء الأمريكي^(١) على المتهم روجر وست بينوم Roger West Bynum يوم الجمعة ٢٦ يناير ٢٠٠١ بستين سجن وغرامتين تعويضيتين لكل من "موشين بكتشنر" وقدرها ١٧٢٥٠٠ دولار وركدنق اندستري وقدرها ٢٩٠٠٠٠ دولار.

٣- وفي قضية نسخ وبيع برامج ميكروسفت سوفتوير حكم القضاء الأمريكي^(٢) بتاريخ ٢ ابريل ٢٠٠١م على كل من: ليونيد كيلينسكي بسنة ونصف سجن، وعلى ابنه ميشال كيلينسكي بسنة سجن ووضعهما تحت الرقابة الإدارية لمدة ثلاث سنوات وبغرامة تعويضية لشركة ميكروسفت وقدرها ٥٧٧٢٨٩ دولار، حيث قدر بيعهما بـ ٥١٨٠٠٠ دولار بينما اعترف المتهمان بأنهما كسبا حوالي ١٥٧٧٢٨٩ دولار فقط من هذه البرامج المقلدة.

٤- وفي قضية أخرى^(٣) ضد روزفلت توياس بايلي حكم عليه القضاء الأمريكي في قضية نسخ وبيع برامج كمبيوتر بدون إذن المؤلف سنة ونصف سجن وغرامة قدرها ٢٥٠٥٣ دولار وأربعة أشهر خدمة مدنية وثلاث سنوات رقابة إدارية ومصادرة جميع الأجهزة التي استعملت في الجريمة، وكل ما تبقى من نسخ البرامج محل الجريمة والمعدة للبيع. كما سبق القول إن هذه مجرد أمثلة لجرائم والعقوبات التي تحكم بها في هذه الجرائم.

-
- 1- US Department of Justice Maryland <http://www.cybercrime.gov/bynumSen.htm>
 - 2- US Department of Justice North Ohio <http://www.cybercrime.gov/KishanSkySent.htm>
 - 3- US Department of Justice Indiana <http://www.cybercrime.gov/BailySent.htm>

البحث الثالث

العقوبات التكميلية

يرى المشرع في جرائم الحاسوب والانترنت أن يحكم القاضى بالعقوبة التكميلية وتتلخص هذه العقوبة في نشر ملخص الحكم الصادر في الدعوى، والغلق، ومصادرة ما يقع حوزته من نسخ مقلدة أو أدوات ارتكاب الجريمة وقد نصت على ذلك المادة ٤٧ من قانون حماية حق المؤلف ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ثم جاء النص على هذه العقوبات بالمادة ١٨١ من قانون حماية الملكية الفكرية الجديد وهى كما يلى:

١- المصادرة: قد نصت عليها المادة ٧ : مدلة بالصياغة التالية: "وفي جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة للتقليد..." كما نصت عليها المادة ١٨١ من القانون الجديد، حيث جاء فيها "وفي جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المصلحة بها، وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها. ويستخلص من هذا أن هذا الحكم ينطبق على جميع الجرائم، البسيطة منها والمشددة، وذلك بأن تصدر جميع النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة للتقليد^(١).

٢- نشر ملخص الحكم: ورد في المادة ٨/٤٧ المدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ما يلى: ".....، وينشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المتهم عليه"، وهو نفس النص الوارد بالقانون الجديد، والمهدف من هذه العقوبة هو التشهير بالجاني والتأثير على سمعته الأدبية والمالية، وبالتالي تعتبر عقوبة ماسة بالشرف والاعتبار، حتى يكون عبرة لمن قد تراوده نفسه على ارتكاب نفس الجريمة.

١ - د على عبد العادر الفهم حى، المراجع السابق، ص ٢٠.

٣- الفلق: وجاء في نص آخر لفقرة من المادة ٤٧ حيث تقول: "يجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بفلق المنشأة التي استغلها المقلدون ... مدة لا تزيد على ستة أشهر. وجاء في القانون الجديد ما نصه "ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بفلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر" بل إن هذا القانون جعل الفلق وجوبيا في حالة العود في بعض الجرائم^(١).

يستفاد من هذا أن الفلق هو عقوبة تكميلية يجوز للقاضي الحكم بها عند الحكم بالإدانة، والفرض منها منع الجاني من الاستعانة بنفس ظروف العمل وارتكاب الجريمة مرة أخرى.

وكمثال على العقوبات التكميلية نورد بعض الحالات التي قضى بها القضاء الأمريكي وهي:

- ١- إلى جانب الحكم بالسجن والتعويض على المذنب سانفرد Sanford^(٢) في قضية الهاكرز أمام قضاء تكساس، حيث حكم عليه بوضعه تحت الرقابة الإدارية لمدة خمس سنوات، وكلف بالحصول على مؤهل علمي في هذه المدة، والمشاركة في الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى منعه من استعمال الكمبيوتر في المستقبل.
- ٢- وفي قضية أخرى^(٣) بين قنستين ابفناكين Konstantin Ivakin وشركة ميكروسفت، حيث قام المذنب بتصديق نسخ مقلدة لبرامج ميكروسفت، وحكم

١- انظر م. ١٨١ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

2- US Department of Justice Taxes <http://www.cybercrime.gov/Vahacker.htm>

3- US Department of Justice Ohio <http://www.cybercrime.gov/Kislyanskv.htm>

عليه القصاص الأمريكي إلى جانب الغرامة بوضعه في الإقامة الجبرية تحت الرقابة الإلكترونية لمدة خمسة أشهر وثلاث سنوات رقابة إدارية

٣- وفي قضية نالت بين الهاكر كمين Kevin Mitnick وبعض الشركات في ٩ أغسطس عام ١٩٩٩م، حيث قام بالتعدى على حق المؤلف بسرقة البرامج. وعليه قضى القصاص الأمريكي على المجرم بالإضافة إلى الحبس والغرامة والتعويض بوضعه تحت الرقابة الإدارية لمدة ثلاث سنوات، والتي يمنع خلالها من استعمال الكمبيوتر، ويحرم من التوظيف في صناعة الكمبيوتر.^(١)

وكما ذكرت سابقا فإن مجال هذا البحث لا يسمح بعرض المزيد من القضايا التي أصبحت منتشرة في أنحاء المعمورة بانتشار استعمال الحاسوب والانترنت. وعليه نقف عند هذا الحد من عرض القضايا. ولكن رغم خطورة الجريمة وانتشارها بقي هناك بعض العقوبات التي تواجهها حين تنفيذ العقوبة المحكوم بها على مرتكبي جرائم الحاسوب والانترنت. وسوف نرى ذلك في المبحث القادم - إنشاء الله تعالى - .

1- US Department of Justice California <http://www.cybercrime.gov/mitnick.htm>

البحث الرابع

صعوبة تنفيذ العقوبة

في جرائم الحاسب الآلي والانترنت

إن جرائم الانترنت تختلف كثيرا في خصوصياتها بالنسبة للجرائم المتعارف عليها في القانون الجنائي كالسرقة والقتل والقتل وغيرها. كما أن التعامل معها خلال البحث والتحقيق وجمع الأدلة صعب جدا. ولكن حتى ولو ثبتت الجريمة ضد منهم ما فإنه من الصعب في بعض الحالات تنفيذ العقوبة عليه، وذلك لبعض الأسباب التالية:

١- إن قواعد الاختصاص في القانون الجنائي تحول دون تنفيذ العقوبة على المتهم في حالة اثبات الجريمة من حيث القانون. واجب التطبيق.

٢- تباين القوانين الوطنية في النص على العقوبات الواجبة التنفيذ في حق مرتكبي جرائم الانترنت والحاسوب.

٣- عدم وجود اتفاقيات دولية ملزمة لأطرافها بتسليم المجرمين، أو ببرنامج تنفيذ العقوبة الأجنبية في دول أخرى يمثل كذلك عقبة في تنفيذ عقوبة جريمة الانترنت، وذلك لإمكانية ارتكاب الجريمة في بلد غير موطن المجرم.

هذه على سبيل المثال وليس الحصر بعض الصعوبات التي تواجهنا أثناء تنفيذ عقوبة جرائم الحاسوب والانترنت.

النتائج :

من خلال البحث رأينا أن معظم التشريعات تحاول جادة في حماية الملكية الفكرية في مجال الحاسوب والانترنت تارة بمظلة القانون المدني، وتارة بقواعد قانون حقوق الملكية الفكرية. ومنتهى بأشد وسائل الحماية ألا وهي قواعد القانون الجنائي مع الملاحظة بأن هناك بعض الناس بين التشريعات المحتلقة، مما اكتنفها، وذلك لكثرة الجرائم الحاصلة في هذا المجال

الخاتمة والتوصيات

رأينا في البحث أن التطور التكنولوجي الهائل أدى إلى إيجاد فراغ تشريعي، كان يتعين على رجل القانون السعي إلى ملئه، خصوصا بعد أن أصبحت المعلوماتية قضية الجميع، ولم تعد ظاهرة محدودة النطاق مقصورة على قطاع تقني معين، حيث ترتب على تزايد عدد المعنيين بهذه الظاهرة ضرورة تدخل رجل القانون لضبط عملية استغلال الحاسبات في هذا المجال الحيوي، وهو مجال المعلومات، وذلك لنقض على مخاوف البشر من الحاسب الآلي، وتطويعه لخدمة العدالة، أسوة بما حدث من تطويع له لخدمة مجالات الحياة كلها^(١).

ومن هنا برزت حاجة مستعلى الحاسب إلى وسائل تيسر تبادل المعلومات وعرضها لاطلاع الآخرين عليها. لما ساهم في نشأة وتطور شبكة نقل المعلومات لنتهي إلى ظهور الانترنت. وبما دخل العالم عصر جديد وهو ما سمي بعصر المعلوماتية. وبانتشار الانترنت وتطبيقاتها المتعددة برزت مشاكل قانونية جديدة في مختلف فروع القانون، فرضتها المادة المتبادلة عبر الانترنت والحاسوب والمتمثلة في برامج الحاسوب بأنواعها المختلفة وكل ما يطرح عبر الانترنت من إنتاج فني بحت، إلى التجارة الإلكترونية ومنتهية بانتشار جرائم تصل إلى حد الاعتداء على النفس بالقتل. ولمواجهة هذه الظاهرة سعت مختلف التشريعات الوطنية لحماية المجتمع والأشخاص من هذه المخاطر. فتجدها تارة تحميها بمظلة قانون حقوق الملكية الفكرية. وقد دار جدل فقهي في امكانية بسط هذه الحماية على برامج الحاسوب وما يتداول عبر الانترنت. وانتهت معظم التشريعات إلى الإقرار بإدراج برامج الحاسوب ضمن ما يحميها قانون حقوق الملكية الفكرية، مع بعض التباين في التطبيقات ولا ننسى شبكة الانترنت فمنهم من لم يدرجها ضمن هذه المجموعة وبخاصة الدول النامية، حيث ما زال استعمال الانترنت محدودا. ولكن مع التطور والانتشار السريع لاستخدام الانترنت

١ - د. حاتم لطفى، عقود خدمات المعلومات، المرحح السابق، ص ١٩ وما بعدها.

ليشمل مجالات عدة كالاقتصاد والثقافة والتعليم والتجارة وغيرها، ظهرت لنا جرائم لا يمكن معالجتها من خلال قانون الملكية الفكرية ولا من خلال القانون المدني، حيث أن هذه الجرائم لم تعد منحصرة في جرائم ترتكب على برامج الحاسوب فقط، بل شملت جرائم الإرهاب المنظم والدعارة والسرقه والغش والتصب والمخدرات والقذف، ووصلت إلى حد التهديد بالقتل وغيرها، مما يتطلب تدخل القانون الجنائي بكل ثقله لمعالجة هذه الظاهرة وردع كل من تحدث نفسه بارتكاب أفعال تعد جرما يعاقب عليه بمقتضى القانون. ونظرا لحدثة هذا الفرع من النشاط البشرى وتطوره بسرعة مذهلة، واجه القضاء صعوبات قانونية إبان النظر في هذه القضايا نسبة للأسباب التالية:

١- إن الحدثة والتطور السريع الذى شهدته شبكة الانترنت وبرامج الحاسوب ترك فراغا تشريعيا يحول دون متابعة المجرم، وذلك عملا بمشروعية الجريمة والعقوبة فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

٢- إن هذه الجرائم شديدة التعقيد يصعب التحقيق فيها والإمساك بالمجرم وإثبات التهمة عليه، وذلك نسبة للمجال الذى وقعت فيه وما يتصف به من غموض يتطلب دراسة فنية عالية.

٣- إن التباين التشريعى بين الدول لا يساعد على تحديد سياسة تشريعية متقاربة إن لم نقل متشابهة لمقاومة هذه الجرائم المتزايدة، حيث قد ترتكب جرائم في مجال المعلوماتية في بلد ما ولا يجد لها القاضى نصا قانونيا يمتنع به للبت في القضية المعروضة عليه.

٤- إن قواعد الاختصاص في القانون الجنائي تحول دون تنفيذ العقوبة على المتهم في حالة إثبات الجريمة من حيث القانون الواجب التطبيق.

بالإضافة إلى ما ذكرت ولو بصفة موجزة لأهم الأسباب نفى هناك أسباب متعددة ومستحدثة بتجدد النشاط الذى يتم عبر الانترنت وبرامج الحاسوب. مع الإشارة

إلى أن مختلف التشريعات تحاول اللحاق بالركب وخاصة الدول النامية ومنها عالمنا العربي.

لهذا كله فإننا نوصى بضرورة سد الفراغ القانوني في هذا المجال بتشريعات تؤدي بطريقة حاسمة إلى دفع الاعتداء الواقع على حق الملكية الفكرية في هذا المجال. ولذا فلا بد من تدخل رجال القانون — دوماً — للعمل لهذا الغرض، كلما ظهر جديد واجهناه بالتشريع القانوني المناسب، وغنى عن البيان أن رجال القانون الذي نحتاجهم في هذه المهمة هم رجال قانون من نوع جديد يرتادون هذه الآفاق الجديدة، ويتصدون للمشكلات القانونية الناجمة عنها، ولا يتراجعون إلا متحفزين لتأصيل جديد، دون خشية من وأد جهدهم، خاصة وأن الغالبية الساحقة من المشرعين من رجال القانون يؤمنون بتطوير النصوص القانونية العتيقة، ومنحها تفسيرات حديثة تجدد شبابها، وتكسبها قوة على قوة، بما يمكنها من مواجهة مشكلات يفرضها استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ولهذا فإن الأمانة تقتضي — كما يقول البعض ^(١) — ألا نرتضى بأن نكون من القواعد الذين لا يرجون تطوُّرات وبعيهم التوقُّر عن التحديث، والتقديس عن التأجيل وإرجاع البصر واستشراف المستقبل، وألا نرضى إلا أن يكون مقعدنا إلى جوار الأغلبية المتنورة من رجال القانون المؤمنة — بدايةً — بالاجتهاد، مع وجود النصوص رغبة في الوصول بها إلى أن تحكم أموراً ما كانت تخطر على بال واضعيها.

هنا عن دور رجال القانون وضرورة مواجهتهم للمشكلات العصرية التي تنجم عن استخدام وسائل التقنية الحديثة. أما عن دورهم في حماية هذه الوسائل فإننا نوصي بأن تكون هذه الحماية فعالة — بالرغم من صعوبات جمة تعترض هذه العملية — فيكون إعطاء الحق للغير في استخدام مؤلفات الغير في أحقي الحدود ^(٢) حتى لا يكون ذلك ذريعة

١- د. حسام لطفي، المرجع السابق، ص ٢٨ وما بعدها

٢- راجع نص المادة ١٧١ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

للافتئات على حقوق المؤلف فى هذا المجال، كما يجب أن يكون هناك رقابة فعالة لجميع الدور والآلات التى تستعمل لنقل أو تقليد أو استساخ مؤلفات الغير، أو استخدام هذه المؤلفات بطرق غير مشروعة. ويمكن إيجاد هذه الرقابة عن طريق اتباع ملك الآخرين فى هذا الشأن حيث نجد بعض الدول المتقدمة كاليابان مثلاً، قد أنشأت شرطة خاصة لحماية شبكة الانترنت من سوء الاستخدام وذلك بتعقب الذين يرسلون الصور الفاضحة، والعبارات الجنسية المثذلة، وذلك بجانب قيامها بمراقبة أية تصرفات يتسبب عنها انتشار فيروس الكمبيوتر. كما قامت الصين بقمع عمليات القرصنة على الملكية الفكرية، فأغلقت خطوط مصنعين لإنتاج أقراص الليزر والفيديو، ينتهكان قوانين الملكية الفكرية. كما أنشأت أمريكا قوة مباحث خاصة لمواجهة اختراقات الكمبيوتر^(١). ولذا فإننا فى حاجة — ونحن نبتغى حماية حقوق المؤلفين — إلى مثل هذه الإجراءات، خاصة وأنا نشترك فى هذه الشبكة العالمية، كما بدأنا تصنيع واستخدام الأقراص الممغنطة (CD) الخاصة بالكمبيوتر وكذا أقراص الليزر المنتشرة حالياً فى عالمنا الإسلامى.

ونوصى أخيراً بإيجاد قواعد قانونية دولية موحدة للملاحقة المتدين على حقوق الملكية الفكرية، يمكن بموجبها معاقبة المجرمين فى هذه القضايا دون حاجة إلى اللجوء إلى قواعد الاختصاص فى القانون الجنائى التى تقصر فى كثير من الأحيان عن معالجة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى إمكانية وجود محاكم متخصصة فى البت فى قضايا وجرائم ترتكب فى مجال برامج الحاسوب والمعلوماتية، كلما كان ذلك ممكناً، لأن وجود مثل هذه المحاكم أدهى إلى بسط حماية فعالة للمصنفات الفنية والأدبية. وذلك بما تسنه من قواعد وأحكام لمواجهة عمليات الاعتداءات المتكررة على حقوق المؤلفين، نحكم تخصصها آنذاك.

١- راجع فى هذه الإجراءات د. دوما وهدهد، المرجع السابق، ص ١٢٢ وما بعدها.

قائمة المراجع

أولاً: المؤلفات القانونية العامة :

- ١- المستشار/ أنور المبروسي، التعليق على نصوص القانون المدني المعدل، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعة، ١٩٨٣.
- ٢- د. حمدي عبد الرحمن، فكرة الحق، دار الفكر العربي، ١٩٧٩.
- ٣- د. خالد مصطفى فهمي، المسؤولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية، دار الجامعة الجديدة للنشر بالاسكندرية، ٢٠٠٣.
- ٤- د. رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، الدار الجامعية، ١٩٩٢.
- ٥- د. سمير تناغو، د. محمد حسين منصور، قانون الالتزام، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧.
- ٦- د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ٨، دار النهضة العربية، ١٩٦٧.
- ٧- د. عبد العزيز خليل بديوي، قواعد المرافعات والقضاء في الاسلام، دار الفكر العربي.
- ٨- د. عوض محمد عوض، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦.
- ٩- د. محمود الديب، الحيل في القانون المدني، دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر بالاسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٠- د. يس عمر يوسف، النظرية العامة للقانون الجنائي السوداني، دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩١.

ثانياً: المؤلفات القانونية المتخصصة :

- ١ - د أحمد حمام طه تمام، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلى، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠
- ٢ - أحمد سامى ربحان، خالد العمرى، الانترنت .. أسرار الابداع والتربح من الشبكة للمستنديز والمخترفين، دار الفاروق، الطبعة الثانية ١٩٩٩.
- ٣ - د. اسامه أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠
- ٤ - د. أسامه محمد محيى الدين عوض، جرائم الكمبيوتر، بدون.
- ٥ - د. جميل عبد الباقي الصغير، الانترنت والقانون الجنائي، الأحكام الموضوعية المتعنتة بالانترنت، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١.
- ٦ - د جورج جبور، الملكية الفكرية وحقوق المؤلف، دمشق، سوريا، دار الفكر، ١٩٩٦.
- ٧ - د. حمام الدين الأهواي، الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨.
- ٨ - الحماية/ ربا طاهر قليبوي، حقوق الملكية الفكرية، تشريعات، أحكام قضائية، اتفاقات دولية ومصطلحات قانونية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
- ٩ - د رचना متولى وهدان، التوازن المفقود في استغلال الحق المالى للمؤلف في ظل الفئات الحديثة والتغيرات الاقتصادية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧.
- ١٠ - د محمد السبع أبو الحر، الحق المالى للمؤلف في الفقه الاسلامى والقانون الوسمى، مكتبة وجه، القاهرة ١٩٨٨.

١١-د. عبد الرشيد مأمون، الحق الأدبي للمؤلف، النظرية العامة وتطبيقها، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨

١٢-د. عفيفي كمال عفيفي، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية.

١٣-د. علي عبد القادر التهجوي، الحماية الجنائية لبرامج الحاسوب، دار الجامعة الجديدة للنشر بالاسكندرية، ١٩٩٧.

١٤-د. محمد حسام محمد لطفي، ويرمز له اختصاراً "د. حسام لطفي"، حق الأداء العلني للمصنفات الموسيقية، دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧.

١٥-د. محمد حسام محمد لطفي، عقود خدمات المعلومات، دراسة في القانونين المصري والفرنسي، القاهرة ١٩٩٤.

١٦-أ/ محمد محمد شتا، فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الجديدة للنشر بالاسكندرية، ٢٠٠١.

١٧-د. محمود عبد الرحمن، نطاق الحق في الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٤.

١٨-د. مدحت رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص والانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠.

١٩-د. ممدوح خليل بحر، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، دار الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٦.

٢٠-د. نواف سمعان، حق المؤلف. المحاذير المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايتها، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٢.

ثالثاً: أبحاث منشورة :

- ١- أسامة محمد محيى الدين عوض، جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة ٢٥-٢٨ أكتوبر، ١٩٩٣. الناشر/ دار النهضة العربية، ١٩٩٣.
- ٢- حس طاهر داود، جرائم نظم المعلومات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. الطبعة الأولى. السنة ١٥، العدد ٣٠، نوفمبر ٢٠٠٠.
- ٣- محمد الأمين البشري، التحقيق في جرائم الحاسب الآلى والانترنت، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السنة ١٥، العدد ٣٠، نوفمبر ٢٠٠٠.
- ٤- محمد الرائد البرقدار، السرقة والاختلاس بواسطة استخدام الحاسب الآلى، الجمعية المصرية للقانون الجنائي، الناشر/ دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣.
- ٥- محمد السعيد رشدى، الانترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، بحث منشور بمجموعة أبحاث المؤتمر العلمى الثانى لكلية الحقوق، جامعة حلوان، تحت عنوان "الاعلام والقانون" فى ١٤ - ١٥ مارس ١٩٩٩.
- ٦- منير زهران، تسويات المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية، مجلة المحاماه، العدد الأول. ٢٠٠١.
- ٧- ياسر محمد حسن. ماهية الملكية الفكرية والمنظمات الدولية التى تدبر حماية الملكية الفكرية، مجلة المحاماه، العدد الأول ٢٠٠١.

رابعاً: مؤلفات مترجمة إلى العربية :

١- آلان سيمبون، الانترنت .. استعد، انطلق Internet TO GO، ترجمة عربية، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٩.

٢- محمد حسام محمود لطفى، تأليف برنارد جبالر، الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨.

٣- محمد محمود شهاب، تأليف فريد. كيت، الخصوصية في عصر المعلومات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

خامساً: جرائد ومجلات :

١- جريدة الأهرام المسائي القاهرة، العدد ٤٢١٠، السنة ١٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٨.

٢- الجريدة الرسمية، العدد ٢٢ "مكرر" في ٢ يونيه ٢٠٠٢.

٣- مجلة العربي الكويتية، العدد ٤٥٢ في يوليه ١٩٩٦.

٤- مجلة القضاء والتشريع، "فيغرى ٢٠٠٠" الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد ٦٣ في سنة ١٩٩٩.

٥- مجلة المحاماه، العدد الأول، ٢٠٠١.

٦- مجموعة المكتب الفنى، السنة ٢ ، السنة ١٨.

سادساً: تقارير ومواقع :

١- التقرير الصادر عن لجنة التجارة الالكترونية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء تحت عنوان "مقترح المبادرة المصرية للتجارة الالكترونية" ١٩٩٩.

الانترنت ، موقع إدارة العدل الأمريكية :

US Department of Justice Texas.

<http://www.cybercrime.gov/Vahacker.htm>

US Department of Justice Ohio.

<http://www.cybercrime.gov/Kislavansky.htm>

US Department of Justice California.

<http://www.cybercrime.gov/mitnick.htm>

سابعا: دوريات فرنسية :

- 1- Thierry Piette – Coudol et Andre Bertrand: Internet et la loi, Dalloz, 1997 P.3 et s.
- 2- Un projet de directive européenne sur la signature électronique, GAZETTE du palais – Mercredi 29, Jeudi 30 Juillet 1998: GAZETTTE du palais, Vendredi 7, Samedi 8 Janvier 2000.

فهرس المحتووسات

الصفحة	الموضوع
٣٧٥	المقدمة ..
٣٧٨	أهمية موضوع البحث .
٣٧٩	أهداف البحث .
٣٨٢	تمهيد .. ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية .
٣٨٤	الفصل الأول .. ماهية الحاسب الآلى والإنترنت .
٣٨٥	✽ البحث الأول : تعريف الحاسب الآلى والإنترنت .
٣٩٥	✽ البحث الثانى : أثر التطور التكنولوجى فى مجال المعلوماتية والإنترنت .
٣٩٨	✽ البحث الثالث : الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والإنترنت .
٤٠٥	الفصل الثانى .. التعدى على الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والإنترنت .
٤٠٦	✽ البحث الأول : تعريف جرائم الحاسوب والإنترنت .
٤٠٩	✽ البحث الثانى : نماذج وأنماط من جرائم الحاسوب والإنترنت .
٤١٥	✽ البحث الثالث : أركان جريمة التعدى على الملكية الفكرية فى مجال الحاسوب والإنترنت .
٤٢١	✽ البحث الرابع : سمعويات التحقق وجمع الأدلة والإثبات فى جرائم الإنترنت

الصفحة	الموضوع
٤٢٣	الفصل الثالث .. الحماية القانونية لبرامج الحاسوب والإنترنت.
٤٢٤	٥٠٠ المبحث الأول : المصالح التي يحميها القانون في مجال الحاسب الآلي والإنترنت .
٤٢٩	٥٠١ المبحث الثاني : القوانين المحلية والدولية لحماية الملكية الفكرية في مجال المعلوماتية .
٤٣٦	٥٠٢ المبحث الثالث : الصعوبات التي تواجهها حماية الملكية الفكرية في مجال الانترنت .
٤٣٨	الفصل الرابع .. مدى كفاية العقوبة المقررة لجرائم التعدي على الملكية الفكرية في مجال الحاسب والإنترنت .
٤٤١	٥٠٣ المبحث الأول : الجزء المدني
٤٤٢	٥٠٤ • المطلب الأول : الإجراءات التحفظية .
٤٤٧	٥٠٥ • المطلب الثاني : الجزء المدني (الإلتلاف أو التعويض) .
٤٥١	٥٠٦ المبحث الثاني : العقوبة الجنائية .
٤٥٥	٥٠٧ المبحث الثالث : العقوبات التكميلية
٤٥٨	٥٠٨ المبحث الرابع : صعوبة تعيد العقوبة في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت.
٤٥٩	الخاتمة والتوصيات .
٤٦٣	قائمة المراجع .
٤٦٩	المحـــــرس .



Bibliotheca Alexandrina



0685185

